

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجارى فى ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...

د. مارينا عادل إبراهيم بشاى

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجارى فى ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة بالبورصة المصرية

د. مارينا عادل إبراهيم بشاى

مدرس بقسم المحاسبة- كلية التجارة جامعة القاهرة

الملخص:

يهدف هذا البحث إلى التحقق من الأثر المباشر وغير المباشر لتعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجارى فى ظل إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير بسيط، وفى سبيل تحقيق ذلك تم إجراء دراسة تطبيقية على عينة مكونة من (٣٩) شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٥ حتى ٢٠٢٣، بإجمالى عدد مشاهدات (٣٥١) مشاهدة، وأُعتمدت الباحثة على أسلوب تحليل المسارات Pass Analysis باستخدام برمجة Smart PLS.

توصلت نتائج التحليل الإحصائى إلى مايلى؛ أولاً: وجود تأثير سلبى معنوى لتعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجارى؛ أى أن الشركات التى تصدر تقارير مالية معقدة تواجه قيوداً وصعوبات فى الحصول على الائتمان التجارى كمصدر للتمويل فى الأجل القصير. ثانياً: وجود تأثير إيجابى معنوى لتعقد التقارير المالية على إعادة إصدار القوائم المالية؛ أى أن الشركات التى تصدر تقارير مالية معقدة تزداد احتمالية إعادة إصدار قوائمها المالية. ثالثاً: وجود تأثير إيجابى معنوى لإعادة إصدار القوائم المالية على حجم الائتمان التجارى؛ أى أن قيام الشركات بإعادة إصدار قوائمها المالية سيؤدى إلى زيادة حجم الائتمان التجارى الذى يمكن أن تحصل عليه من الموردين. رابعاً: وجود تأثير إيجابى غير مباشر معنوى لتعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجارى فى ظل إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير بسيط؛ أى أن الموردين على استعداد لزيادة الائتمان التجارى الممنوح للشركات التى تصدر تقارير مالية معقدة عندما تقوم هذه الشركات بإعادة إصدار قوائمها المالية.

الكلمات المفتاحية: تعقد التقارير المالية، حجم الائتمان التجارى، إعادة إصدار القوائم المالية.

The Impact of Financial Reporting Complexity on Trade Credit under the Mediating Role of Financial Restatements: An Empirical Study on Firms Listed on the Egyptian Stock Exchange

Abstract

This paper aims to investigate the direct and indirect impact of financial reporting complexity on trade credit when using financial restatements as a mediator variable. To reach these objectives, an applied study has been conducted on a sample of (39) Egyptian listed companies from 2015 to 2023, with a total of (351) observations. The researcher relied on path analysis using Smart PLS.

The results of the statistical analysis concluded the following: First, there is a significant negative impact of financial reporting complexity on trade credit. That is, companies that issue complex financial reports face restrictions and difficulties in obtaining trade credit as a source of financing in the short term. Second, there is a significant positive impact of financial reporting complexity on financial restatements. That is, companies that issue complex financial reports are more likely to restate their financial statements. Third, there is a significant positive impact of financial reporting complexity on trade credit. That is, companies reissuing their financial statements will lead to an increase of trade credit they can obtain from suppliers. Fourth, there is a significant positive indirect effect of financial reporting complexity on trade credit

when using financial restatements as a mediator variable. that is, suppliers are willing to increase the trade credit granted to companies that issue complex financial statements when these companies reissue their financial statements.

Keywords: Financial Reporting Complexity, Trade Credit, Financial Restatements.

١. الإطار العام للبحث

١/١ المقدمة وطبيعة المشكلة

يُعد الائتمان التجاري أحد المكونات الرئيسية لمعاملات السوق، حيث لا يخلو سوق من الائتمان التجاري، كما يُعد مصدر هام للتمويل قصير الأجل لمعظم الشركات، خاصة تلك الشركات التي تواجه صعوبة في الحصول على تمويل من مصادر خارجية أخرى مثل القروض من البنوك؛ حيث تعتمد عليه الشركات كمصدر تمويل بديل للقروض البنكية خاصة في الأسواق الناشئة. ويقصد به ذلك النوع من التمويل الذي يمنحه الموردون إلى العملاء من خلال السماح لهم بشراء السلع والخدمات والدفع في وقت لاحق (Dao et al., 2024; Shou & Liu, 2022; Abdulla et al., 2017; Petersen & Rajan, 1997).

هذا، وتلعب التقارير المالية دوراً كبيراً في تحديد حجم الائتمان التجاري الممنوح للشركات، إذ يعتمد الموردون عند اتخاذ قرارات منح الائتمان التجاري، على مجموعة من المؤشرات لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء، وتُعد التقارير المالية أحد المصادر الأساسية التي توفر مثل هذه المؤشرات. إذ تتيح هذه التقارير معلومات عن قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الأجل، وتسلط الضوء على هيكلها المالي، وكفاءتها في تحقيق الأرباح، وتُعد هذه المعلومات أساسية لتقدير مخاطر التخلف عن السداد، كما يستخدم الموردين هذه المعلومات بشكل فعال لتحديد حدود الائتمان وشروط الدفع. وترداد أهمية الاعتماد على التقارير المالية في حال غياب علاقات طويلة الأمد بين الطرفين أو عدم توفر قنوات معلومات بديلة (Petersen & Rajan, 1997).

وتعتمد فاعلية هذه المعلومات في دعم القرار الائتماني إلى حد كبير على جودة التقارير المالية، وتوجد العديد من المؤشرات على جودة التقارير المالية، منها وضوح وشفافية الإفصاحات، سهولة الفهم والتفسير، الالتزام بالمعايير المحاسبية، دقة البيانات المالية وخلوها من الغش والاختفاء والتلاعب (Jonas & Blanchet, 2000).

يُعد تعقد التقارير المالية أحد العوامل التي تعيق قدرة مستخدمي التقارير، ومنهم الموردون، على تحليل الوضع المالي الحقيقي للشركة، مما يؤدي إلى ضعف قدرتهم على تقييم المخاطر الائتمانية بدقة. حيث يشير تعقد التقارير المالية إلى الصعوبة التي تواجه مستخدمي التقارير المالية عند قراءة التقارير المالية إما لتزايد مستوى الإفصاح أو تعقد أسلوب صياغته أو إخفاء متعمد في بعض المعلومات التي لا ترغب الإدارة أن يطلع عليها أي طرف من الأطراف ذوي العلاقة بالمنشأة (Loughran & McDonald, 2014; Li, 2008). وفي هذا السياق، يُتوقع أن يؤدي ارتفاع درجة تعقد التقارير المالية إلى انخفاض حجم الائتمان التجاري الممنوح للشركات، خاصة من قبل الموردين ذوي القدرات المحدودة في تحليل البيانات المحاسبية أو الذين يفتقرون إلى مصادر معلومات بديلة. إلا أن هذا التأثير لا يُمكن تعميمه، حيث تشير الدراسات السابقة إلى وجود احتماليين متباينين فيما يتعلق بسلوك الموردين تجاه الشركات التي تتسم تقاريرها المالية بدرجة عالية من التعقد؛ يتمثل **الاحتمال الأول** في امتناع الموردين عن تقديم الائتمان التجاري لتلك الشركات نتيجة لصعوبة تقييم جدارتها الائتمانية، وهو ما تؤكد بعض الدراسات التي ربطت بين انخفاض جودة التقارير المالية وتخفيض حجم الائتمان التجاري (García-Teruel & Martínez-Solano, 2010). في المقابل يشير **الاحتمال الثاني** إلى أن بعض الموردين – لا سيما الذين يتمتعون بخبرة طويلة، أو يمتلكون علاقات تجارية مستقرة وطويلة الأمد مع العملاء، أو إمكانية الوصول إلى قنوات معلومات بديلة – قد يستمرون في تقديم الائتمان التجاري لتلك الشركات، بل يعتقدون أن تعقيد التقارير يمثل فرصة لتعزيز العلاقات التجارية مع العملاء الذين يصعب على منافسين آخرين تقييم أوضاعهم المالية (Fabbri & Menichini, 2010).

فى ضوء ماسبق، يتضح للباحثة أن هناك اختلافاً فيما يتعلق بمدى تأثير تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجارى الذى يُمكن أن تحصل عليه الشركات، فضلاً عن ندرة الدراسات الأجنبية (فى حدود علم الباحثة) فى هذا المجال، وعدم وجود أى دراسات فى البيئة المصرية حاولت اختبار هذه العلاقة، وهو ما حفز الباحثة لدراستها واختبارها، وومن ثم يحاول البحث الحالى الإجابة عن التساؤل الذى يثار بشأن ما إذا كان تعقد التقارير المالية يمكن أن يؤثر على حجم الائتمان التجارى الذى تحصل عليه الشركات كمصدر للتمويل فى الأجل القصير؟

من ناحية أخرى، تُعتبر إعادة إصدار القوائم المالية من المؤشرات الجوهرية على انخفاض جودة المعلومات المحاسبية الواردة بهذه القوائم، ووفقاً لنظرية الإشارة (Signaling Theory) فإن هذه إعادة تُرسل إشارات سلبية إلى مستخدمى القوائم المالية بشأن نظام الرقابة الداخلية، ومصادقية الإدارة فى تقديم معلومات تتسم بالشفافية والموثوقة. ويترتب على ذلك زيادة درجة عدم تماثل المعلومات، ومن ثم زيادة تكلفة مصادر التمويل الخارجية؛ حيث تميل المؤسسات المالية، خاصة البنوك، إلى اتباع سياسات ائتمانية أكثر تحفظاً للتعويض عن ارتفاع مستوى عدم اليقين والمخاطر المدركة، وذلك من خلال رفع أسعار الفائدة، وفرض شروط تمويل أكثر تشدداً، وتقبيد حجم التسهيلات الائتمانية الممنوحة (Abad et al., 2017; Graham et al., 2008; Shi & Zhang, 2008).

وعليه، فإن الشركات التى تعيد إصدار قوائمها المالية سيكون لها دوافع للبحث عن مصادر بديلة للتمويل، فتلجأ إلى الائتمان التجارى كمصدر تمويل بديل للقروض البنكية (Dao et al., 2024; Ma & Ma, 2020; Burkart & Ellingsen, 2004).

وقد أوضحت دراسة كل من (Dao et al., 2024; Shou & Liu (2022) أن هناك احتمالين فيما يتعلق بأثر إعادة إصدار القوائم المالية على حجم الائتمان التجارى، حيث يشير الاحتمال الأول إلى لجوء الشركات التى تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية إلى الاعتماد على الائتمان التجارى كمصدر تمويل بديل للقروض، نظراً لزيادة عدم تماثل المعلومات، مما يفرض قيود على وصول هذه الشركات إلى

مصادر التمويل المختلفة. أما **الاحتمال الثاني** يشير إلى انخفاض جودة المعلومات المالية الواردة بالقوائم المالية للشركات التي تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية ومن ثم انخفاض الجودة الائتمانية لهذه الشركات، وبالتالي فإن الموردين قد لا يكونوا على استعداد لمنح هذه الشركات الائتمان التجاري.

في ضوء ما سبق، يحاول البحث الحالي الإجابة عن التساؤل الذي يثار بشأن ما إذا كانت الشركات التي تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية يمكن أن تعتمد بشكل أكبر على الائتمان التجاري كبديل للقروض؟ أم أن إعادة إصدار القوائم المالية قد يترتب عليها تخفيض حجم الائتمان التجاري الذي تحصل عليه هذه الشركات؟ وفي **حدود علم الباحثة يوجد ندرة في الدراسات الأجنبية والمصرية التي قامت بدراسة هذه العلاقة، وهو ما حفز الباحثة لدراستها واختبارها.**

علاوة على ما سبق، يُعد تعقد التقارير المالية أحد أهم العوامل المؤثرة في احتمالية إعادة إصدار القوائم المالية، حيث يؤدي تعقد التقرير المالي إلى زيادة احتمالية ارتكاب الأخطاء المحاسبية أو السهو عن عرض معلومات جوهرية، مما يؤثر سلباً على جودة المعلومات المحاسبية، وهو ما يدفع الشركات في كثير من الحالات إلى إعادة إصدار قوائمها المالية بعد نشرها، إما طوعية أو تحت ضغط من الجهات الرقابية (Plumlee et al., 2015). وقد أوضحت دراسة (Li (2008 أن ارتفاع درجة التعقد النصي في التقارير المالية يؤثر سلباً على قدرة المستخدمين – بما فيهم المراجعين – على تحليل المعلومات بدقة، مما يزيد من احتمالات مرور الأخطاء دون اكتشافها. وفي هذا السياق، توصلت دراسة (Bonsall et al. (2017 إلى أن الشركات التي تُظهر مستويات عالية من التعقد في تقاريرها المالية تكون أكثر عرضة لإعادة إصدار قوائمها المالية، وذلك بسبب تراجع قدرة المراجعين والمستثمرين على تقييم مدى دقة تلك التقارير. ومن ثم، فإن تعقد التقارير المالية يُعد من المحددات الهامة لإعادة إصدار القوائم المالية، ويعتبر مؤشراً على ضعف الشفافية وارتفاع مخاطر الإبلاغ المالي.

وعليه، يحاول البحث الحالي الإجابة عن التساؤل الذي يثار بشأن ما إذا كان تعقد التقارير المالية يؤثر على إعادة إصدار القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟ وفي حدود علم الباحثة لا توجد أى دراسات فى البيئة المصرية حاولت اختبار هذه العلاقة، وهو ما حفز الباحثة لدراستها واختبارها.

وفي هذا السياق، يمكن النظر إلى إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط يفسر العلاقة بين تعقد التقارير المالية وحجم الائتمان التجاري الممنوح للشركة. إذ يُحتمل أن يؤدي ارتفاع درجة التعقيد في الإفصاحات المالية إلى عدم الدقة في عرض المعلومات المالية وصعوبة فهمها وتفسيرها وزيادة احتمالية وجود أخطاء جوهرية، مما قد يستدعي لاحقاً إعادة إصدار القوائم المالية لتصحيح تلك الأخطاء، وتمثل إعادة الإصدار مؤشراً هاماً بالنسبة لأصحاب المصالح، ومنهم الموردون، عند تقييم موثوقية الإفصاحات المالية الخاصة بالشركة. وبناءً عليه، فإن إعادة إصدار القوائم المالية قد تلعب دوراً في تشكيل تصورات الأطراف المعنية حول جودة المعلومات المحاسبية، وهو ما قد ينعكس بدوره على قراراتهم المتعلقة بمنح الائتمان التجاري. وبهذا، تُعد إعادة إصدار القوائم المالية آلية غير مباشر (وسيطه) يمكن من خلالها تفسير كيف يؤثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري.

وعليه، يحاول البحث الحالي الإجابة عن التساؤل الذي يثار بشأن ما إذا كان تعقد التقارير المالية يؤثر على حجم الائتمان التجاري من خلال إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط. وفي حدود علم الباحثة لا يوجد أي دراسات سواء عربية أو أجنبية أُجريت لاختبار هذه العلاقة، وهو ما يُمثل فجوة بحثية جديدة، وهو ما حفز الباحثة لمحاولة دراسة هذه العلاقة من أجل تغطية هذه الفجوة البحثية.

في ضوء العرض السابق، تتمثل التساؤلات البحثية لهذا البحث فيما يلي:

- ١- هل هناك تأثير لتعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟
- ٢- هل هناك تأثير لتعقد التقارير المالية على إعادة إصدار القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجارى فى ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...

د. هارينا محادل إبراهيم بشاى

- ٣- هل هناك تأثير لإعادة إصدار القوائم المالية على حجم الائتمان التجارى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟
- ٤- هل إعادة إصدار القوائم المالية يتوسط العلاقة بين تعقد التقارير المالية وحجم الائتمان التجارى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية؟
- ٢/١ أهداف البحث:

يتمثل الهدف الرئيس للبحث فى التحقق من الأثر المباشر وغير المباشر لتعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجارى فى ظل إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط، وينبثق منه الأهداف الفرعية الآتية:

- ١- التحقق من الأثر المباشر لتعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجارى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- ٢- التحقق من الأثر المباشر لتعقد التقارير المالية على إعادة إصدار القوائم المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- ٣- التحقق من الأثر المباشر لإعادة إصدار القوائم المالية للشركات على حجم الائتمان التجارى للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.
- ٤- التحقق من الأثر غير المباشر لتعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجارى من خلال إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٣/١ أهمية ودوافع البحث:

يستمد البحث أهميته الأكاديمية من تناوله لأحد الاتجاهات البحثية الحديثة فى مجال المحاسبة، وهو تعقد التقارير المالية؛ حيث يعانى هذا الاتجاه - فى حدود علم الباحثة- من ندرة الدراسات السابقة، وخاصة الدراسات التي أجريت فى بيئة الأعمال المصرية، ومن ثم فإن تناول هذا الاتجاه وتطبيقه فى بيئة الأعمال المصرية بهدف تحديد انعكاساته على كل من حجم الائتمان التجارى، وإعادة إصدار القوائم المالية، يأتي فى إطار تضيق الفجوة البحثية المرتبطة بهذا الاتجاه البحثى حيث لا يوجد أى دراسات أجريت فى هذا المجال فى البيئة المصرية وذلك فى حدود علم الباحثة، كما يكتسب البحث أهميته الأكاديمية من دراسته للأثر غير المباشر لتعقد التقارير المالية

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...

د. هارينا محادل إبراهيم بشاي

على حجم الائتمان التجاري في ظل إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير بسيط، وهو ما قد يُمثل إضافة بحثية جديدة لم تتعرض لها الدراسات السابقة، ومن ثم فتح المجال أمام البحوث المستقبلية لاستكشاف تأثير عوامل أخرى بخلاف إعادة إصدار القوائم المالية على العلاقة بين تعقد التقارير المالية وحجم الائتمان التجاري.

يستمد البحث أهميته العملية، من تقديمه لنتائج وتوصيات تساعد واضعي المعايير والجهات التنظيمية والرقابية على تطوير وتبسيط المعايير مما يجعلها أكثر سهولة في الفهم والتطبيق من قبل جميع الأطراف المعنية، فضلاً عن صياغة إرشادات ومبادئ توجيهية تلزم الشركات بإعداد تقارير سنوية تتسم بالشفافية والوضوح، كما تساعد نتائج البحث الشركات أيضاً من خلال فهم أثر جودة القوائم والتقارير المالية على بدائل التمويل خاصة الائتمان التجاري كمصدر للتمويل في الأجل القصير، ومن ثم تحاول الشركات إعداد تقارير سنوية واضحة ومفهومة، والتقليل من حجم التعديلات الواردة بقوائمها المالية بهدف تحسين جودتها.

٤/١ منهج البحث:

من أجل تحقيق أهداف البحث سوف تعتمد الباحثة على التحليل النظري للدراسات السابقة التي تناولت متغيرات البحث بهدف التعرف على مفاهيم وخصائص المتغيرات البحثية وقياساتها، ومن ثم اشتقاق الفروض البحثية، وذلك حتى يمكن دراسة أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري، ثم اختبار الأثر الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية على تلك العلاقة، ثم إجراء الدراسة التطبيقية لاختبار تلك الفروض على عينة من ٣٩ شركة مصرية مدرجة على مؤشر EGX 100، وبإجمالي عدد مشاهدات ٣٥١ مشاهدة خلال الفترة من عام ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣.

٥/١ حدود البحث:

يخرج عن نطاق البحث ما يلي:

- القطاع المالي المتمثل في القطاع المصرفي (البنوك)، والمؤسسات المالية غير المصرفية، نظراً لما يتمتع به من طبيعة خاصة، بالإضافة إلى عدم قيام البنوك بمنح عملائها الائتمان التجاري حيث توفر خدمة منح القروض.

- لا يركز البحث الحالي على مصادر التمويل المختلفة، حيث يقتصر على حجم الائتمان التجاري الممنوح للشركة من الغير.
 - يخرج عن نطاق هذا البحث نماذج قياس تعقد التقارير المالية التي لم يشتملها البحث.
- ٦/١ خطة البحث:

في إطار مشكلة البحث وأهدافه، سوف يتم تنظيم خطة البحث كما يلي، يتناول القسم الثاني: التأسيس النظري للعلاقات البحثية. أما القسم الثالث: يعرض الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث، كما يوضح فروض البحث التي تم اشتقاقها وصياغتها. ويتناول القسم الرابع: الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث ومناقشة النتائج. أما القسم الخامس: يتناول الخلاصة والتوصيات والدراسات المستقبلية.

٢. التأسيس النظري للعلاقات البحثية.

١/٢ أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري:

ناقش العديد من الباحثين مفهوم تعقد التقارير المالية في محاولة لإيجاد حلول لهذه المشكلة، والحد من تعقد التقارير المالية. وبالرغم من تناول العديد من الباحثين لهذا المفهوم، إلا أنه حتى الآن لا يوجد تعريف شامل متفق عليه لمفهوم تعقد التقارير المالية حيث يُعد من المفاهيم متعددة الأوجه حيث يمكن تعريفه من أكثر من وجهة نظر، فقد عرف مجلس التقرير المالي بالمملكة المتحدة (FRC) تعقد التقارير المالية بأنه أي شيء يجعل التقرير المالي صعب الفهم أو التفسير أو التحليل، بما في ذلك المعلومات غير الكاملة أو المفقودة والتفاصيل غير الهامة، مما يحجب الصورة العامة لأداء الشركة عن المستخدمين (FRC, 2009).

في حين وصفت هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية (SEC) تعقد التقرير المالي على أنه الصعوبة التي يواجهها المستثمرين وجميع أصحاب المصلحة فيما يتعلق بفهم الجوهر الاقتصادي لحدث أو معاملة ما أو الوضع المالي العام ونتائج الشركة، كما يتمثل أيضاً في الصعوبة التي يواجهها معدو التقارير المالية فيما يتعلق بتطبيق مبادئ المحاسبة المقبولة قبولاً عاماً (GAAP) بشكل سليم وتوصيل المعلومات للمستثمرين وغيرهم من أصحاب المصالح (SEC, 2008)، كما أوضحت الكثير من الدراسات أن

تعقد التقارير المالية يشير إلى صعوبة فهم وقراءة المعلومات الواردة بالتقارير ويرجع ذلك إلى عدم قابليتها للقراءة بسبب تعقيد اللغة المُعدّة بها، أو لاحتوائها على كم هائل من المعلومات يفوق قدرة القارئ، مما يؤثر سلباً على قدرة مستخدمي التقارير المالية على فهم وتحليل نتائج الأنشطة الاقتصادية للشركة (Blanco et al. 2021; Gu& Dodoo, 2020; Hoitash& Hoitash, 2018).

يتضح من التعريفات السابقة لتعقد التقارير المالية، وجود مؤشرين يمكن من خلالهما الاستدلال عن مدى تعقد التقارير المالية، وهما **قابلية التقرير المالي للقراءة والحمل الزائد للمعلومات**، ويمكن إيضاح المقصود بكل مؤشر منهما، وكيفية قياسه على النحو التالي:

تشير القابلية للقراءة إلى قدرة المستثمرين وأصحاب المصالح على فهم الرسائل الواردة في التقارير المالية، والتي قد يؤدي عدم فهمها إلى اتخاذ قرارات استثمارية خاطئة. لذلك، تُعد القابلية للقراءة عاملاً هاماً في نجاح الشركات وبقائها ونموها واستمراريتها في السوق (Bonsall et al., 2017).

وقد أوضحت دراسة عمارة (٢٠٢٠) أن قابلية التقارير للقراءة تعتمد على عاملين رئيسيين؛ **العامل الأول** هو النص المكتوب، حيث يجب عرض النصوص بطريقة تتناسب مع قدرة القارئ على الفهم والاستيعاب، مع تجنب استخدام الكلمات المعقدة أو الجمل والعبارات الطويلة التي من شأنها أن تجعل من الصعب على متلقي هذه النصوص استخراج المعلومات التي يحتاجها. **العامل الثاني** هو القارئ نفسه، والذي يجب أن تتناسب قدرته على الفهم مع النص المكتوب، اعتماداً على خبرته ومعرفته العلمية.

وفيما يتعلق بقياس قابلية التقارير المالية للقراءة فقد أوضحت دراسة (Chen & Tseng, 2021; Xu et al., 2020; Ezat, 2019) عدة مؤشرات منها؛ مؤشر (Flesch) ويعتمد على جزئين، حيث يقيس الجزء الأول متوسط الكلمات لكل جملة، بينما الجزء الثاني يقيس عدد المقاطع في كل كلمة واحدة فقط ويمكن استخدامه لقياس سهولة أو صعوبة النص، وتتراوح قيمته بين مستوى (صفر) شديد الصعوبة، ومستوى (١٠٠) شديد السهولة، ومؤشر (Fog) الذي يعتمد على مزيج من متوسط

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...

د. مارينا محادل إبراهيم بشاي

طول الجملة ونسبة الكلمات المعقدة، ويستند هذا المؤشر على فرضية مفادها أنه كلما زاد عدد الكلمات في الجملة انخفضت القابلية للقراءة، ومؤشر (LIX) والذي يُعد أكثر المقاييس شيوعاً في الدول غير الناطقة بالإنجليزية، ويعتمد على طول الكلمة، ومتوسط عدد الكلمات في الجمل، ونسبة الكلمات المكونة من سبعة أحرف أو أكثر لقياس قابلية التقارير للقراءة.

في حين يشير الحمل الزائد للمعلومات إلى زيادة حجم المعلومات الواردة بالتقارير المالية مما يؤدي إلى إرباك المستخدم وذلك لعدم قدرته على استيعاب وتشغيل هذا الكم الهائل من المعلومات مما يؤثر سلباً على جودة قراره الاستثماري (Ormin & Musa, 2016).

وفيما يتعلق بقياس الحمل الزائد للمعلومات في التقارير المالية أوضحت العديد من الدراسات (Karim & Sayan, 2020; Luo et al., 2018; Loughran & McDonald, 2014) أنه يمكن الاعتماد على اللوغاريتم الطبيعي لعدد كلمات التقرير المالي ككل، واللوغاريتم الطبيعي لعدد صفحات التقرير المالي ككل، واللوغاريتم الطبيعي لعدد الإيضاحات المتممة للتقرير المالي، واللوغاريتم الطبيعي لحجم التقرير المالي. وتقتض جميع تلك المقاييس ان زيادة كل من عدد كلمات التقرير، وصفحاته، وعدد إيضاحاته، وحجمه يشير إلى انخفاض قابلية التقرير للقراءة نتيجة الحمل الزائد للمعلومات.

أما فيما يتعلق بأثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري، فهناك اتجاهين من الدراسات، حيث يشير **الاتجاه الأول**، وهو **الاتجاه الأكثر شيوعاً**، إلى أن التقارير المالية السنوية تُعد بمثابة نافذة على الشركة، إذ تُظهر وضعها المالي وعملياتها ومخاطرها وفرصها. كما أن التقرير الواضح والمفهوم ينقل المعلومات بفعالية، ويساعد أصحاب المصالح على فهم محتواه، وهو أمرٌ ضروري فيما يتعلق بصنع واتخاذ القرار (Loughran & McDonald, 2014). وفي هذا السياق، فإن التقارير الأكثر قابلية للقراءة يمكن أن تجذب أصحاب المصالح، حيث يُعد التقرير السنوي نافذة على مخاطر الشركة ويعزز التعاون التجاري من خلال تزويد الموردين

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...

د. هارينا محال إبراهيم بشاي

بفهم أوضح لعمليات الشركة. لذلك، يؤكد التقرير الأكثر قابلية للقراءة على الحوكمة الرشيدة وانخفاض المخاطر، مما يعزز الثقة ويعزز فرص الحصول على الائتمان التجاري (Murfin & Njoroge, 2015). حيث يعتمد حجم الائتمان التجاري على الثقة بين الموردين والشركات، حيث تؤدي الثقة الأقوى إلى عروض ائتمان تجاري أكثر سخاءً (Wu et al., 2014).

على النقيض من ذلك، يتحمل مساهمي الشركات التي لديها تقارير سنوية أقل وضوحًا تكلفة أعلى للتمويل الخارجي (Ertugrul et al., 2017). حيث يمكن أن يثير التقرير الأكثر تعقيداً (أو الأقل قابلية للقراءة) شكوكاً حول استقرار الشركة وحوكمتها (Bajaj et al., 2023)، مما يشير إلى إمكانية تعرض الشركات إلى مخاطر مستقبلية قد تؤثر على جدارتها الائتمانية، هذه المخاطر قد تدفع الموردين إلى شروط تعاقدية أكثر صرامة، بما في ذلك ارتفاع تكاليف السداد (Cunat, 2007). وقد أكدت دراسة Garcia-Teruel et al. (2014) على أن الشركات ذات جودة الأرباح الأعلى تتمتع بإمكانية وصول أكبر إلى الائتمان التجاري الذي يقدمه الموردون، ونظرًا لأن انخفاض مستوى قابلية قراءة التقارير المالية يعد مؤشرًا على انخفاض جودة الأرباح وارتفاع مستوى عدم التماثل في المعلومات (Li, 2008)، فإن الشركات التي لديها تقارير مالية أقل قابلية للقراءة قد يكون لديها فرصة أقل للحصول على ائتمان تجاري من الموردين مقارنة بالشركات التي لديها تقارير مالية أكثر قابلية للقراءة.

في حين يرى **الاتجاه الثاني** أن الموردين قد لا يهتمون بالتمييز بين الشركات من حيث الجدارة الائتمانية الخاصة بهم، وأنهم مستعدون لإقراض الشركات بغض النظر عما إذا كان هذه الشركات تواجه قيودًا مالية أم لا.

حيث يستطيع الموردين الحصول على المعلومات المرتبطة بالشركات بتكلفة منخفضة مقارنة بالمؤسسات المالية، مما يُمكنهم من تقييم مخاطر الائتمان والتحكم فيها بشكل أفضل من مُقدمي رأس المال (Petersen & Rajan, 1997). لذلك، يكون الموردون أكثر استعدادًا لمنح الائتمان التجاري للشركات التي تعاني من قيود

مالية وعدم تماثل المعلومات مقارنةً بالمؤسسات المالية (Fabbri & Menichini, 2010; Abdulla et al., 2017).

حيث عادة ما تستخدم الشركات ذات الأداء الضعيف لغةً صعبةً وطويلةً في تقاريرها المالية لتجنب ردود الفعل السلبية للسوق، وتضليل المستثمرين عن الأخبار السيئة، وتقليل مخاطر التقاضي (Li, 2008; Bloomfield, 2008). لذلك، فإن التقارير السنوية الأقل قابلية للقراءة تؤدي إلى زيادة عدم تماثل المعلومات بين المقترض والمقرض. في ضوء ما سبق، يكون الموردون أكثر استعدادًا - مقارنةً بالمؤسسات المالية - لمنح الائتمان التجاري للشركات التي تعاني من قيود مالية فضلاً عن زيادة عدم تماثل المعلومات بها، ويدعم هذا الاتجاه Chen et al. (2017) حيث أشار إلى أن الشركات ذات جودة الأرباح المنخفضة تميل إلى الحصول على المزيد من الائتمان التجاري من الموردين كمصدر للتمويل مقارنةً بالشركات الأخرى التي تتمتع بجودة أرباح أعلى.

٢/٢ أثر إعادة إصدار القوائم المالية على حجم الائتمان التجاري:

يُعد الائتمان التجاري مصدر بديل للتمويل قصير الأجل خاصة في الدول التي تتسم بعدم توافر أسواق مال متطورة، وتزداد أهمية الائتمان التجاري في ظل صعوبة تقييم الجدارة الائتمانية للشركة، وزيادة عدم تماثل المعلومات، حيث تتردد البنوك في توفير التمويل اللازم لتلك الشركات، وعلى النقيض قد يعرض الموردون الائتمان التجاري كبديل للتمويل عن طريق البنوك (Dao et al., 2024; Jory et al., 2020; Liu & Dong, 2020). حيث قد يتوافر لدى الموردين دوافع أكثر من المؤسسات المالية لتقديم التمويل اللازم لعملائهم الذين يواجهون صعوبات مؤقتة في السيولة للحفاظ على قاعدة العملاء الخاصة بهم، كما أن لديهم قدرة أكبر من تلك المؤسسات على الحد من عدم تماثل المعلومات (صالح، ٢٠١٩).

ويُقصد بالائتمان التجاري أنه تأخير بين تسليم البضائع أو الخدمات من قبل المورد ودفعها، بالنسبة للبائع يمثل استثمار في الحسابات مستحقة القبض، بينما بالنسبة للمشتري يمثل مصدر للتمويل مصنفاً تحت بند الحسابات الدائنة (Cunat &

(Garcia, 2012)، كما يمكن تعريفه بأنه ترتيب تعاقدى يتفق فيه المشتري والمورد على أنه يجوز تأجيل السداد حتى تاريخ محدد سلفاً (Carvalho & Schiozer, 2015; Shi, 2022).

تفترض نظرية ترتيب الأولوية (أو نموذج ترتيب الأولوية) إن الشركات التي تسعى إلى تقليل تكلفة رأس مالها ستجرب كل طرق التمويل من الأقل إلى الأكثر تكلفة. أي أنها ستفضل أولاً تمويل استثماراتها داخلياً باستخدام الأرباح المحتجزة، ثم تلجأ إلى مصادر التمويل الخارجية كالديون، ويُعتبر تمويل الأسهم هو الملاذ الأخير (Myers & Majluf, 1984). في ضوء ذلك فإن الائتمان التجاري لا يُؤخذ في الاعتبار في نظرية ترتيب الأولوية، حيث يُعتبر بديلاً مكلفاً للديون المصرفية. إلا أنه يمكن تفسير لجوء الشركات إلى الائتمان التجاري كمصدر تمويل بديل للقروض المصرفية في ضوء الفرضيتين الآتيتين؛ **الفرضية الأولى**، **فرضية الاستبدال**، وفقاً لهذه الفرضية فإن الائتمان التجاري والقروض المصرفية بدائل لبعضهم البعض، أي أن الشركات تلجأ إلى الائتمان التجاري فقط عندما تواجه صعوبات في الاقتراض من المؤسسات المالية. **إما الفرضية الثانية**، **هي فرضية الإشارة**، وفقاً لهذه الفرضية فإن الشركات تلجأ إلى زيادة حجم الائتمان التجاري كإشارة إيجابية منها إلى الأطراف الخارجية وخاصة البنوك على جودتها الائتمانية وقدرتها على السداد، وذلك بهدف الحصول على التمويل الذي تحتاجه من البنوك، في ضوء ذلك فإن الائتمان التجاري والقروض المصرفية لن يكونوا بديلين، بل قد يكونان مُكملين (Dao et al., 2024; Goto et al., 2015; Shou & Liu, 2022; Cook, 1999; Petersen & Rajan, 1997).

أما فيما يتعلق بأثر إعادة إصدار القوائم المالية على حجم الائتمان التجاري، أوضحت الدراسات السابقة أنه يعتمد على المعلومات المتاحة لدى مانح الائتمان (الموردين) من مصادر أخرى بخلاف القوائم المالية لتقييم الجدارة الائتمانية للعميل وقدرته على السداد، ويمكن التمييز بين احتمالين في هذا الشأن على النحو التالي (Dao et al., 2024; Shou & Liu, 2022)؛ عبد الناصر، ٢٠٢٤؛ صالح، (٢٠١٩):

الاحتمال الأول، قد تواجه الشركات التي تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية صعوبة في الاقتراض من المؤسسات المالية، نظراً لزيادة عدم التماثل في المعلومات بينها وبين المؤسسات المالية، مما يدفع هذه الشركات إلى الاعتماد على الائتمان التجاري كمصدر بديل للتمويل. على النقيض من ذلك، يكون الموردون على استعداد لتقديم الائتمان التجاري للشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية حتى لو واجهت هذه الشركات قيوداً مالية من سوق رأس المال؛ حيث قد يتوافر لدى الموردين ميزة معلوماتية مقارنة بالمؤسسات المالية فيما يتعلق بمراقبة مخاطر الائتمان لعملائهم وقدرتهم على السداد، حيث يستطيع الموردون الحصول على المعلومات المرتبطة بالعملاء بتكلفة منخفضة من خلال قنوات خاصة مقارنة بالمؤسسات المالية، مما يسهم في تخفيض استخدامهم للمعلومات التي توفرها القوائم المالية، حيث يعتمد الموردون على المعلومات الخاصة التي بحوزتهم للتعامل مع مشاكل عدم تماثل المعلومات، ومن ثم فإن عدم كفاية المعلومات التي توفرها القوائم المالية لا يؤثر بشكل كبير على قراراتهم.

أما الاحتمال الثاني، يستند إلى أن قيام المنشأة بإعادة إصدار قوائمها المالية يسهم في تخفيض درجة الثقة في المعلومات المحاسبية الواردة في القوائم المالية، فضلاً عن ارتفاع حالة عدم تماثل المعلومات، ونظراً لأن القوائم المالية تمثل المصدر الرئيس للمعلومات اللازمة لتقييم الجدارة الائتمانية للعملاء وقدرتهم على السداد، فإن الموردون قد يقوموا بتخفيض حجم الائتمان التجاري الممنوح للشركات التي تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية مقارنة بباقي الشركات.

٣/٢ أثر التكامل بين تعقد التقارير المالية وإعادة إصدار القوائم المالية على حجم الائتمان التجاري:

إن وجود تأثير مستقل لكل من تعقد التقارير المالية أو إعادة إصدار القوائم المالية على حجم الائتمان التجاري قد يدعم فكرة أن تكامل كل من تعقد التقارير المالية وإعادة إصدار القوائم المالية معاً لهما تأثير أكثر نفاذاً على حجم الائتمان التجاري، حيث تكون نقطة البداية بالتأكيد على وجود علاقة قوية بين **تعقد التقارير المالية وإعادة إصدار القوائم المالية**، أشارت الدراسات السابقة إلى أن الشركات تقوم بإعادة

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...

د. هارينا محادل إبراهيم بشاي

إصدار قوائمها المالية إذا تبين أنها تحتوي على أخطاء محاسبية أو تحريفات جوهرية، أو أنها أعدت بما لا يتوافق مع المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً، وبالتالي فإن إعادة إصدار القوائم المالية يُعد بمثابة تصحيح للاخطاء والتحريفات الجوهرية الواردة في القوائم المالية السابق إصدارها (Yin & Sun, 2023; Siagian & Utami, 2022; Zhang, 2021)، كما عرفها مجلس معايير المحاسبة المالية Financial Accounting Standard Board "FASB" بأنها تنقيح أو إعادة النظر في القوائم المالية السابق إصدارها لتعكس تصحيحاً لخطأ ما في تلك القوائم (SFAS NO. 154, 2005).

يُعد تعقد التقارير المالية أحد العوامل الجوهرية المرتبطة بزيادة احتمالية إعادة إصدار القوائم المالية في السنوات الأخيرة، خاصة في ظل تزايد متطلبات الإفصاح وتعقد المعايير المحاسبية. حيث يأخذ هذا التعقيد أشكالاً متعددة، من أبرزها استخدام الشركات لأساليب عرض تتسم بالغموض أو التعتيم المتعمد، حيث أنه وفقاً لفرضية التعميم أو التشويش (Obfuscation Hypothesis)، فإن بعض الإدارات قد تتعمد تقديم معلومات مالية معقدة أو غير واضحة بغرض إخفاء الأداء الفعلي أو التلاعب بنتائج الأعمال، مما يحد من قدرة أصحاب المصالح على فهم التقارير المالية وتقييم الوضع المالي الحقيقي للشركة (Shekarkhah et al., 2023). يضاف إلى ذلك، تعقد المعايير المحاسبية، فعلى الرغم من وجود ضغوط نحو التأكيد على الالتزام بالمعايير المحاسبية القائمة على المبادئ، إلا أن المبادئ المحاسبية تتضمن قواعد وإجراءات عديدة تحكم الممارسات المحاسبية، وقد يؤدي هذا إلى زيادة الانحرافات عن المعايير المحاسبية، ويزيد من مخاطر التطبيق الخاطئ، ومن ثم زيادة مستوى التعقيد وضعف الشفافية والإفصاح (Baik et al., 2023; Nelson, 2003). كما يُعد ضعف نظام الرقابة الداخلية والحوكمة في بعض الشركات، مثل غياب لجان المراجعة الفعالة أو انخفاض استقلالية مجلس الإدارة، يُعد عاملاً مساهماً في ضعف الرقابة على جودة التقارير المالية، مما يؤدي إلى إصدار تقارير تحتوي على أخطاء أو تقديرات مضللة لا تُكتشف إلا لاحقاً (Agrawal & Chadha, 2005). وتؤدي

هذه العوامل إلى زيادة احتمال وجود تحريفات جوهرية في القوائم المالية وفي حال اكتشاف هذه التحريفات والاختفاء من قبل المراجعين أو الجهات الرقابية، تصبح إعادة إصدار القوائم المالية ضرورة تنظيمية لإعادة تصحيح الوضع المالي المبلغ عنه، الأمر الذي يضر بمصداقية التقارير المالية ويؤثر سلباً على ثقة المستثمرين والأسواق (Plumlee et al., 2015).

في ضوء ما سبق، فإن تعقد التقارير المالية لا يُنظر إليه فقط كأحد التحديات المرتبطة بإعداد وعرض المعلومات المحاسبية، بل يُعد عاملاً مفسراً ومؤثراً في احتمالية إعادة إصدار القوائم المالية، نظراً لما يسببه من غموض في الإفصاح وصعوبة في تفسير البيانات من قبل مستخدميها. ويتعاضد هذا الأثر في البيانات التنظيمية التي تفتقر إلى مستويات عالية من شفافية أو تعاني من ضعف في نظم الحوكمة والرقابة الداخلية، وهو ما يتفق مع ما تشير إليه نظرية الوكالة من أن عدم تماثل المعلومات وتضارب المصالح قد يدفع الإدارة إلى استخدام مستويات عالية من التعقيد المحاسبي كوسيلة لإخفاء الأداء الحقيقي، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة احتمالية وقوع أخطاء جوهرية لا تُكتشف إلا لاحقاً، الأمر الذي يستدعي تصحيحها من خلال إعادة إصدار القوائم المالية.

في ضوء وجود علاقة إيجابية بين تعقد التقارير المالية وإعادة إصدار القوائم المالية، حيث ينتج عن تعقد المعايير المحاسبية ذات الصلة بالشركة أخطاء غير مقصودة تؤثر على فهم أصحاب المصالح لطبيعة المعاملات الاقتصادية للشركة، كما قد تسعى الإدارة بشكل متعمد، وخاصة تلك التي تعاني من ضعف الحوكمة، إلى تضليل الأطراف ذوي العلاقة والذين يتخذون قراراتهم في ضوء المعلومات المتاحة عن الشركة، مستخدمة في ذلك كل الأدوات المالية الممكنة للتلاعب في الأرباح بغرض التأثير على المعلومات المقدمة في التقارير المالية، حيث تسعى الإدارة لتقديم معلومات مضللة من خلال زيادة مستويات تعقد التقارير المالية، وهذا التعقد الناتج عن أخطاء مقصودة أو غير مقصودة، ينتج عنه زيادة احتمالية إعادة إصدار القوائم المالية، وهو ما يؤثر على ثقة أصحاب المصالح في جودة المعلومات المالية المقدمة

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجارى فى ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...

د. هارينا محال إبراهيم بشاى

من الشركة، حيث تشير القوائم المالية المعاد إصدارها إلى اكتشاف تحريفات جوهرية بسبب الأخطاء أو الغش، مما يؤثر على الجودة الائتمانية للشركة، ويحد من قدرتها على الوصول إلى مصادر التمويل الخارجية وخاصة القروض من البنوك، لذلك تلجأ الشركات التى تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية إلى البحث على مصادر تمويل أخرى، فتلجأ إلى الائتمان التجارى كمصدر تمويل فى الأجل القصير.

٣. الدراسات السابقة ذات الصلة واشتقاق فروض البحث:

لتحقيق أهداف البحث والإجابة عن تساؤلاته المطروحة، قامت الباحثة بتقسيم الدراسات السابقة ثلاث مجموعات؛ المجموعة الأولى تناولت الدراسات التى فحصت العلاقة بين تعقد التقارير المالية وحجم الائتمان التجارى، بينما تضمنت المجموعة الثانية الدراسات التى فحصت العلاقة بين تعقد التقارير المالية وإعادة إصدار القوائم المالية، فى حين تناولت المجموعة الثالثة الدراسات التى فحصت العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وحجم الائتمان التجارى، ونظراً لعدم وجود دراسات سابقة تناولت الأثر الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية بين تعقد التقارير المالية وحجم الائتمان التجارى، لم تقم الباحثة بتكوين مجموعة رابعة من الدراسات، واكتفت بتقديم المبررات التى تمكنها من صياغة الفرض الرابع لهذا البحث.

١/٣ المجموعة الأولى: الدراسات التى تناولت العلاقة بين تعقد التقارير المالية وحجم الائتمان التجارى:

قامت العديد من الدراسات السابقة فى مجال المحاسبة بدراسة أهمية جودة الإفصاح فى التأثير على خيارات التمويل المختلفة، وخلصت تلك الدراسات إلى أن زيادة مستوى الإفصاح يسهم فى الحد من عدم تماثل المعلومات بين الادارة والاطراف ذات العلاقة بالشركة، فضلاً عن تقليل حالة عدم التأكد بين المساهمين بشأن العوائد المتوقعة (Diamond & Verrecchia, 1991; Hughes et al., 2007). إلا أن أغلب هذه الدراسات لم تأخذ فى اعتبارها تعقد التقارير المالية كأحد أهم المؤشرات التى يمكن أن تؤثر على جودة الإفصاح. فضلاً عن ذلك، ركزت هذه

الدراسات على مصادر التمويل المتمثلة في الديون وحقوق الملكية فقط، ولم تركز على الائتمان التجاري كمصدر بديل للتمويل في الأجل القصير. وفي هذا الصدد، يمكن تقسيم الدراسات التي تناولت العلاقة بين تعقد التقارير المالية وحجم الائتمان التجاري إلى اتجاهين، سبق الإشارة إليهم في طبيعة المشكلة، لعل الإتجاه الأول، ويمثل الدراسات التي ترى أن تعقد التقارير المالية (قابلية التقارير للقراءة) يؤدي إلى تخفيض (زيادة) قيمة الائتمان التجاري الذي يمكن أن تحصل عليه الشركات من الموردين. في ضوء هذا الاتجاه قامت دراسة (Bi et al. (2024) باختبار أثر الشفافية المعلوماتية على تمويل سلسلة التوريد، مع التركيز على الائتمان التجاري، وذلك بالتطبيق على عينة تضم (٣٨٨٠) شركة صينية مُدرجة في بورصتي شنتشن وشنغهاي خلال الفترة من عام ٢٠١١ حتى ٢٠٢٠، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين الشفافية المعلوماتية وحجم الائتمان التجاري الممنوح من الموردين؛ حيث تبين أن الشفافية المعلوماتية تدعم بشكل كبير وصول الشركات إلى الائتمان التجاري، من خلال الحد من المخاطر المدركة. كما ناقشت دراسة Li et al. (2024) أثر قابلية التقارير المالية السنوية للقراءة على حجم الائتمان التجاري كمصدر للتمويل، وذلك بالتطبيق على الشركات الصينية المدرجة بالبورصة (١٨٨٨٨ مشاهدة) خلال الفترة من عام ٢٠٠٧ حتى ٢٠٢٠، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين ضعف قابلية التقارير السنوية للقراءة وحجم الائتمان التجاري، مما يعني أن ضعف قابلية القراءة (الأكثر تعقيداً) يُقَيّد بشكل كبير وصول الشركات إلى الائتمان التجاري من الموردين، بالإضافة إلى ذلك، أوضحت النتائج أن هذه العلاقة ليست قصيرة الأجل أو عرضية، وأن ضعف قابلية التقارير السنوية للقراءة في السنة الحالية (t) يحد من قدرة الشركات على الوصول إلى الائتمان التجاري في السنة التالية (t+1)، كما أن الموردين قد يفرضون عقود شراء وبيع أكثر صرامة أو يخفضون حدود التمويل للحد من المخاطر التشغيلية للشركات التي تُفصح عن تقارير سنوية أقل وضوحاً.

وفي نفس السياق، قامت دراسة Xu et al. (2020) باختبار مدى تأثير قابلية التقارير المالية السنوية للقراءة على حجم الائتمان التجاري الذي يمكن ان تحصل عليه الشركات من الموردين، بالتطبيق على عينة من الشركات الأمريكية والبالغ عددها ٤٧٥٤ شركة (٢٧٤٢٤ مشاهدة) خلال الفترة من عام ٢٠٠٤ حتى ٢٠١٦، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين قابلية التقرير السنوي للقراءة وحجم الائتمان التجاري الذي يقدمه الموردين، حيث تبين أن الموردين يمنحون المزيد من الائتمان التجاري للشركات ذات التقارير المالية الأكثر وضوحاً؛ مما يعنى أن سهولة قراءة التقارير السنوية تساعد الشركات على الحصول على ائتمان تجاري أكبر من الموردين.

كما قامت دراسة Dai & Yang (2015) باختبار أثر التحفظ المحاسبي على الائتمان التجاري، مع مراعاة تأثير التغيرات في السياسة النقدية على هذه العلاقة، وذلك بالتطبيق على عينة من (١٨٨٠) شركة صينية مُقيدة في البورصة بإجمالي عدد مشاهدات بلغ (١٢١٢١) مشاهدة خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٢، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات الأكثر تحفظاً تحصل على ائتمان تجاري أكبر من الموردين، وأن التحفظ المحاسبي له تأثير أكبر على الائتمان التجاري في ظل سياسة نقدية متشددة، ويتضح الاثر الايجابي بين التحفظ المحاسبي والائتمان التجاري بشكل أكثر وضوحاً عندما تكون الشركة مملوكة للقطاع الخاص وتتمتع بقوة سوقية أكبر. وناقشت دراسة García-Teruel et al. (2014) العلاقة بين جودة الأرباح وحجم الائتمان التجاري، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الصناعية الصغيرة والمتوسطة في إسبانيا والبالغ عددها (١٣٠١) شركة وذلك خلال الفترة من عام ١٩٩٥ حتى ٢٠٠٥، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات ذات الأرباح الأقل تقلباً، والأكثر قابلية للتنبؤ، والأكثر دقة، تحظى بإمكانية وصول أكبر إلى الائتمان التجاري كمصدر للتمويل من الموردين. ويمكن تفسير ذلك بأن الموردون يولون اهتماماً لجودة الأرباح، ويُقدمون المزيد من الائتمان التجاري للشركات تتميز أرباحها بتقلبات أقل، وجودة استحقاقات أعلى، وأكثر قابلية للتنبؤ، وتتوافق هذه النتيجة مع دور جودة الأرباح في الحد من عدم تماثل المعلومات بين الموردين والعملاء. تماشياً مع هذه

الدراسة، وحيث يُعد انخفاض مستوى قابلية التقارير المالية للقراءة مؤشراً على انخفاض جودة الأرباح، فإن الشركات التي لديها تقارير مالية أقل قابلية للقراءة قد يكون لديها فرصة أقل للحصول على ائتمان تجاري من الموردين.

على النقيض، يشير **الاتجاه الثاني** إلى وجود علاقة إيجابية بين تعقد التقارير المالية وحجم الائتمان التجاري. بمعنى آخر، تلجأ الشركات التي تصدر تقارير مالية معقدة إلى زيادة حجم الائتمان التجاري كمصدر تمويل بديل للقروض. وفي هذا الصدد قامت دراسة (Palacín-Sánchez et al. (2022 بإختبار الأثر المباشر لجودة التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في الشركات الصغيرة والمتوسطة، بالإضافة إلى اختبار الأثر غير المباشر لجودة التقارير المالية على العلاقة بين الائتمان التجاري والائتمان البنكي، وذلك بالتطبيق على عينة من الشركات الصغيرة والمتوسطة في اسبانيا بإجمالي عدد مشاهدات بلغ (١١١٦٥) مشاهدة خلال الفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠١١، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي لديها تقارير مالية منخفضة الجودة تعتمد على الائتمان التجاري بشكل أكبر كمصدر تمويل في الأجل القصير، كما أوضحت الدراسة أن العلاقة بين الائتمان التجاري والائتمان البنكي تتأثر بجودة التقارير المالية حيث تبين وجود علاقة استبدالية بين الائتمان التجاري والائتمان البنكي طويل الأجل في الشركات التي لديها تقارير مالية منخفضة الجودة؛ مما يُشير إلى أن هذه الشركات تواجه صعوبات أكبر في الحصول على التمويل اللازم من البنوك، وبالتالي تلجأ إلى الائتمان التجاري كمصدر تمويل بديل.

كما تناولت دراسة (Chen et al. (2017 أثر جودة التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري كمصدر للتمويل، وذلك من خلال التطبيق على عينة من الشركات الأمريكية المقيمة في البورصة والبالغ عددها ١٥٤٨١ شركة (١١٥٧٠٣ مشاهدة) خلال الفترة من عام ١٩٨٥ حتى ٢٠١١، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين جودة التقارير المالية والائتمان التجاري؛ حيث تبين أن الشركات التي تتخفف من جودة تقاريرها المالية تعتمد بشكل أكبر على الائتمان التجاري كمصدر للتمويل، كما تبين أن هذه العلاقة تكون أكثر وضوحاً في الشركات التي تزداد بها عدم تماثل

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...

د. هارينا محادل إبراهيم بشاي

المعلومات. ويمكن تفسير ذلك بأن جودة التقارير المالية تلعب دوراً هاماً في قرارات التمويل للشركات، حيث أن الشركات التي تنخفض جودة تقاريرها المالية قد تواجه صعوبات في الحصول على التمويل من مصادر أخرى كالبنوك، مما يدفعها إلى الاعتماد على الائتمان التجاري.

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح للباحثة؛ أولاً، عدم وجود اتفاق حول طبيعة العلاقة بين تعقد التقارير المالية وحجم الائتمان التجاري. ثانياً، ندرة الدراسات الأجنبية التي تناولت أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري، لذلك اعتمدت الباحثة عند عرض الدراسات السابقة على متغيرات قريبة أو بديلة لتعقد التقارير المالية مثل: التحفظ المحاسبي، الشفافية، وجودة التقارير المالية وهي متغيرات مقابلة أو عكسية لتعقد التقارير المالية. ثالثاً، عدم وجود دراسات سابقة اختبرت أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في البيئة المصرية. ونظراً لأهمية الدور الذي يلعبه تعقد التقرير المالي في التأثير على حجم الائتمان التجاري فسوف تقوم الباحثة بالتحقق مما إذا كان تعقد التقارير المالية يؤثر على حجم الائتمان التجاري بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية. بناءً على ذلك، يمكن اشتقاق الفرض الأول على النحو التالي:

الفرض الأول (H₁): يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية بين تعقد التقارير المالية وحجم الائتمان التجاري.

٢/٣ الدراسات التي تناولت العلاقة بين تعقد التقارير المالية وإعادة إصدار القوائم المالية:

يمثل تعقد التقارير المالية أحد أهم التحديات التي تواجه مستخدمي القوائم المالية، لما له من تأثير مباشر على جودة الإفصاح وقدرة الأطراف الخارجية على تقييم أداء الشركات. وقد حظيت هذه الظاهرة باهتمام واسع في الأدبيات المحاسبية، خاصة في ظل تزايد حالات إعادة إصدار القوائم المالية، التي تُعد مؤشراً جوهرياً على وجود خلل في جودة التقارير المالية (Lo et al., 2017; Lawrence, 2013; Miller, 2010).

وقد أشارت الأدبيات المحاسبية إلى أن ارتفاع مستوى تعقد التقارير المالية قد يُستخدم في بعض الحالات كأداة لإخفاء معلومات جوهرية أو التغطية على ممارسات محاسبية غير سليمة، مما يُسهم في انخفاض مستوى الشفافية وزيادة احتمالية ارتكاب أخطاء تستدعي لاحقاً إلى إعادة إصدار القوائم المالية (Lo et al., 2017). وفي هذا السياق، أظهرت دراسة كل من Miller (2010) و Lawrence (2013) أن الشركات التي تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية غالباً ما تكون تقاريرها المالية أكثر تعقيداً مقارنة بالشركات الأخرى.

وفي هذا الصدد، ناقشت دراسة Sabry & Hussein (2023) أثر شفافية الإفصاح المحاسبي على إعادة إصدار القوائم المالية، وشملت عينة الدراسة التقارير المالية لبعض الشركات والبنوك المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية بلغ عددها (١٦) شركة، اختيرت من أثنين من القطاعات المختلفة؛ القطاع المصرفي (ثمان مصارف)، والقطاع الصناعي (ثمان شركات)، وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١١ حتى ٢٠٢١ ليبلغ عدد المشاهدات (١٧٦) مشاهدة، وتوصلت الدراسة إلى أنه كلما ازدادت درجة الشفافية أدى ذلك إلى اكتشاف الأخطاء في القوائم المالية ومن ثم إعادة إصدارها، وهو ما يشير إلى أن الشفافية تسهم في الكشف عن الأخطاء، مما يؤدي إلى إعادة إصدار القوائم المالية. كما تعرضت دراسة عبد الخالق (٢٠٢٣) لأختبار مدى تأثير التحفظ المحاسبي على إعادة صياغة القوائم المالية، حيث تم تجميع بيانات الدراسة من خلال (٣٤٠) قائمة استبيان تم استيفاءهم بواسطة عينة من المحاسبين والمراجعين بالشركات المدونة بالأسواق المالية المصرية، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية وأن هذه العلاقة لها أثر على تحسين جودة اعداد التقارير المالية. استكمالاً للدراسات السابقة ناقشت دراسة مصطفى (٢٠٢١) العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة إصدار القوائم المالية واثرها على جودة التقارير المالية، حيث تم تجميع بيانات الدراسة من خلال استبيانات تم استيفائها بواسطة معدي التقارير المالية في عدد من المنشآت المصرية، وقد توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين التحفظ المحاسبي والحد من إعادة إصدار القوائم

المالية، هذا فضلاً عن دور التحفظ المحاسبي والحد من إعادة صياغة القوائم المالية في تعزيز جودة التقارير المالية.

كما هدفت دراسة Bressler (2018) إلى تحليل العلاقة بين الشفافية واحتمالية إعادة إصدار القوائم المالية، وتأثير إعلان إعادة الإصدار على مستوى الشفافية في السنوات اللاحقة، من خلال التطبيق على عينة من الشركات الأمريكية المقيدة بالبورصة بإجمالي عدد مشاهدات بلغ (٦٤٠٢٦) مشاهدة، منها (٥٠٨١) شركة قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية خلال فترة الدراسة. حيث تم استخدام عينة من الشركات التي أعادت الإصدار وأخرى مماثلة لم تقم بذلك، لمقارنة الشفافية بينهما، وذلك خلال الفترة من ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٤، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين الشفافية واحتمالية إعادة الإصدار، أي كلما زادت الشفافية، انخفضت احتمالية إعادة الإصدار، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية بين إعلان إعادة الإصدار والشفافية في السنوات التالية، حيث يكون التأثير أقوى إذا كانت إعادة الإصدار بسبب تلاعب أو احتيال، ومن ثم يمكن القول بأن الشفافية تقلل من احتمال إعادة إصدار القوائم المالية، إلا أن إعادة الإصدار لا تؤدي بالضرورة إلى تحسين الشفافية لاحقاً. كما قامت دراسة Wang & Wu (2011) بفحص جودة التقارير المالية في السوق الصيني من خلال تحليل حالات إعادة إصدار القوائم المالية، وذلك بالتطبيق على (٦٣٧) شركة من الشركات المدرجة في بورصة شنغهاي وشنجن في الصين (١٠٩٢) حالة إعادة إصدار) خلال الفترة من عام ١٩٩٩ حتى ٢٠٠٥، وتوصلت الدراسة إلى أن ربع الشركات المدرجة في الصين أقرت صراحةً بضعف جودة تقاريرها المالية من خلال إعادة إصدار قوائمها المالية، حيث أوضحت الدراسة أن السبب وراء إعادة الإصدار يرجع إلى تحريفات محاسبية، أو مخالفات، أو احتيال، أو أخطاء، خاصة في الشركات التي تعاني من ضعف ربحيتها، والشركات المملوكة للدولة، ومن ثم يمكن القول أن أحد أسباب قيام الشركات بإعادة إصدار القوائم المالية هو انخفاض جودة التقارير المالية الناتج عن التلاعب، الأخطاء، التحريفات المحاسبية. إضافة إلى ما سبق، ناقشت دراسة Peterson (2008) أثر التعقيد المحاسبي في مجال الاعتراف

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...

د. هارينا محادل إبراهيم بشاي

بالإيرادات على احتمالية إعادة إصدار القوائم المالية نتيجة أخطاء في الاعتراف بالإيرادات، من خلال التطبيق على عينة من الشركات الأمريكية المقيدة بالبورصة مكونة من (٣٤٨) شركة قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية نتيجة أخطاء في الاعتراف بالإيرادات خلال الفترة من عام ١٩٩٧ حتى ٢٠٠٥، وتوصلت الدراسة إلى أن تعقيد الاعتراف بالإيرادات يزيد من احتمالية إعادة الإصدار، وأن إعادة الإصدار هذه ناتجة عن تقارير خاطئة، سواء كانت مقصودة أو غير مقصودة.

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح للباحثة؛ أولاً، يتضح وجود شبه اتفاق حول أن تعقد التقارير المالية يزيد من احتمالية إعادة إصدار القوائم المالية. ثانياً، عدم وجود دراسات الأجنبية (في حدود ما أطلعت عليه الباحثة) تناولت أثر تعقد التقارير المالية على إعادة إصدار القوائم المالية باستثناء دراسة (Peterson 2008)، لذلك أعمدت الباحثة عند عرض الدراسات السابقة على متغيرات بديلة لتعقد التقارير المالية مثل: التحفظ المحاسبي، الشفافية، جودة التقارير المالية وهي متغيرات مقابلة أو عكسية لتعقد التقارير المالية. ثالثاً، عدم وجود دراسات سابقة اختبرت هذه العلاقة في البيئة المصرية. لذلك سوف تقوم الباحثة بالتحقق مما إذا كان تعقد التقارير المالية يؤثر على إعادة إصدار القوائم المالية بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية. بناءً على ذلك، يمكن اشتقاق الفرض الثاني على النحو التالي:

الفرض الثاني (H₂): يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية بين تعقد التقارير المالية وإعادة إصدار القوائم المالية.

٣/٣ الدراسات التي تناولت العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وحجم الائتمان التجاري:

رغم أهمية موضوع إعادة إصدار القوائم المالية بصفة عامة وأثرها على القرارات المرتبطة بمنح الائتمان التجاري بصفة خاصة، إلا أن هذا الموضوع لم ينال اهتمام الباحثين في البيئة المصرية. وفي هذا الصدد، يمكن تقسيم الدراسات التي تناولت العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وحجم الائتمان التجاري إلى اتجاهين، سبق الإشارة إليهم في طبيعة المشكلة، لعل الإتجاه الأول، يرى وجود علاقة إيجابية بين إعادة إصدار القوائم

المالية وحجم الائتمان التجاري. بمعنى آخر، زيادة حجم الائتمان التجاري الممنوح من الموردين للشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية حيث تواجه هذه الشركات صعوبة في الاقتراض من المؤسسات المالية فتلجأ إلى الائتمان التجاري كمصدر تمويل بديل للقروض. وفي هذا الصدد، قامت دراسة (Dao et al. (2024 بإختبار أثر إعادة اصدار القوائم المالية على حجم الائتمان التجاري الذي يُمكن ان تحصل عليه الشركات التي تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية، وذلك بالتطبيق على عدد من الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية الأمريكية والبالغ عددها (٥٩٠٤) شركة وذلك خلال الفترة من عام ٢٠٠٠ حتى ٢٠١٦ ليبلغ عدد المشاهدات (٤٠٩٧١) مشاهدة، وتوصلت الدراسة إلى أن الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية تميل إلى الاعتماد بشكل أكبر على الائتمان التجاري كمصدر تمويل بديل للقروض قصيرة وطويلة الأجل وذلك في العام الذي يلي سنة الإفصاح عن إعادة إصدار قوائمها المالية مقارنةً بغيرها من الشركات التي لم تقم بإعادة الإصدار. كما أوضحت الدراسة أن الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية اعتمدت على الائتمان التجاري في العام التالي لإعادة الإصدار بشكل أكبر من العام السابق لإعادة الإصدار؛ ويشير ذلك إلى أن شركات إعادة الإصدار التي تواجه صعوبات في الحصول على القروض التقليدية تميل إلى اللجوء إلى الائتمان التجاري كمصدر بديل للتمويل. كما توصلت دراسة (Shou & Liu (2022 بالتطبيق على عدد من الشركات المسجلة في بورصة الأوراق المالية الأمريكية خلال الفترة من عام ١٩٩٥ حتى ٢٠١٩، إلى أن الشركات التي قامت بإعادة إصدار قوائمها المالية ازدادت بها مخاطر الائتمان، نظراً لانخفاض مصداقية المعلومات الواردة بقوائمها المالية، وزيادة درجة عدم تماثل المعلومات، مما أثر بشكل سلبي على حجم الائتمان الممنوح لها من البنوك، ودفع تلك الشركات إلى الاعتماد بشكل أكبر على الائتمان التجاري كمصدر تمويل خارجي بديل للائتمان المصرفي بعد إعادة إصدار قوائمها المالية.

استكمالاً لهذا الإتجاه فقد ناقشت دراسة صالح (٢٠١٩) أثر إعادة اصدار القوائم المالية على قرارات منح الائتمان المصرفي والتجاري، وذلك بالتطبيق على الشركات المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية بإجمالي عدد مشاهدات بلغ (٤٤) مشاهدة

خلال الفترة من ٢٠١١ حتى ٢٠١٧، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين إعادة اصدار القوائم المالية والائتمان المصرفي؛ مما يعنى أن البنوك تكون متحفظة عند منح الائتمان للشركات التي تقوم بإعادة اصدار قوائمها المالية، كما توصلت الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية معنوية بين إعادة اصدار القوائم المالية والائتمان التجارى، مما يتسق مع الافتراض السائد بأن الائتمان التجارى قد يكون بديلاً للائتمان المصرفي بالنسبة للشركات المقيدة مالياً.

على النقيض، يمثل **الاتجاه الثانى** الدراسات التي ترى أن إعادة إصدار القوائم المالية يؤدي إلى تخفيض حجم الائتمان التجارى الذى تحصل عليه الشركات من الموردين. وفى ضوء هذا الاتجاه قامت دراسة عبد الناصر (٢٠٢٤) باختبار الدور المعدل لعدم اليقين في السياسة الاقتصادية على العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وحجم الائتمان التجارى، وذلك بالتطبيق على عينة من (١٠٧) شركة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية خلال الفترة من عام ٢٠١٣ حتى ٢٠٢٢، وتوصلت هذه الدراسة إلى وجود تأثير سلبي معنوي لإعادة إصدار القوائم المالية على حجم الائتمان التجارى، مما يعنى أن الشركات التي تقوم بإعادة اصدار قوائمها المالية تواجه صعوبات في الحصول على الائتمان التجارى كمصدر للتمويل، كذلك أوضحت النتائج أن عدم اليقين في السياسة الاقتصادية يُعدل العلاقة السلبية بين إعادة إصدار القوائم المالية وحجم الائتمان التجارى، وهو ما يعنى أن إعادة إصدار القوائم المالية أثناء فترات عدم اليقين تُحد من قدرة الشركات على الحصول على الائتمان التجارى من الموردين؛ نظراً لزيادة درجة عدم تماثل المعلومات.

من خلال عرض الدراسات السابقة يتضح للباحثة؛ أولاً، عدم وجود اتفاق حول طبيعة العلاقة بين إعادة اصدار القوائم المالية وحجم الائتمان التجارى. ثانياً، ندرة الدراسات السابقة التي اختبرت هذه العلاقة سواءً في البيئة الاجنبية أو المصرية. ونظراً لأهمية جودة القوائم المالية في التأثير على حجم الائتمان التجارى، فسوف تحاول الباحثة بالتطبيق على سوق الأوراق المالية المصرية التحقق مما اذا كان إعادة

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...

د. هارينا محادل إبراهيم بشاي

إصدار القوائم المالية يؤثر على حجم الائتمان التجاري. اعتماداً على ما تقدم يمكن اشتقاق الفرض الثالث على النحو التالي:

الفرض الثالث (H₃): يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية بين إعادة إصدار القوائم المالية وحجم الائتمان التجاري.

في ضوء الفروض الثلاثة السابقة، يمكن إرجاع الأثر الكلي لتعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري إلى كل من الأثر المباشر لتعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري (الفرض الأول)، والأثر غير المباشر لتعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط، ويتم إيجاد الأثر غير المباشر عن طريق ضرب الأثر المباشر لتعقد التقارير المالية على إعادة إصدار القوائم المالية (الفرض الثاني) في الأثر المباشر لإعادة إصدار القوائم المالية على حجم الائتمان التجاري (الفرض الثالث).

ونظراً لعدم وجود دراسات سابقة تناولت الأثر غير المباشر لتعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط، ستحاول الباحثة التصدي إلى هذه الفجوة البحثية، وتقديم إضافة جديدة للدراسات السابقة من خلال فحص هذا الأثر في بيئة الأعمال المصرية. وعليه، يمكن صياغة الفرض الرابع على النحو التالي:

الفرض الرابع (H₄): يوجد تأثير معنوي ذات دلالة احصائية بين تعقد التقارير المالية وحجم الائتمان التجاري من خلال إعادة إصدار القوائم المالية.

٤. الدراسة التطبيقية واختبار فروض البحث ومناقشة النتائج.

١/٤ منهج البحث

يتمثل منهج البحث في الخطوات التي يتم اتباعها من أجل الإجابة على التساؤلات البحثية للدراسة وتحقيق أهدافها واختبار فروضها، وفي الخطوات الآتية سوف يتم توضيح منهج البحث المتبع في الدراسة الحالية.

١/١/٤ أسلوب وعينة الدراسة ومصادر الحصول على البيانات:

يتمثل مجتمع الدراسة في المنشآت المقيدة في سوق الأوراق المالية المصرية، وقد اعتمدت الباحثة على اختيار عينة من المنشآت المسجلة مع التركيز على أن تكون هذه المنشآت مسجلة في مؤشر EGX 100، حيث اشتملت العينة على فتره ٩ سنوات بداية من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٣، ويعود السبب في استبعاد الفترة ما قبل ٢٠١٥ هو استبعاد السنوات التي قد يكون بها أحداث سياسية ذات تأثير جوهري على استقرار سوق الأوراق المالية المصرية؛ لعل أبرز هذه الأحداث هي ثورة يناير ٢٠١١ وما أشتتبعها من أحداث أدت لعدم استقرار الوضع الاقتصادي، مروراً بثورة ٢٠١٣. هذا وتشير الباحثة إلى اقتصار الدراسة على ٣٩ منشأة، وذلك بعد استبعاد المنشآت التي تعمل ضمن قطاعي البنوك والخدمات المالية، نظراً لخضوعها لقواعد تنظيمية خاصة تحكم عملها، فضلاً عن اختلاف طبيعة نشاطها، بالإضافة إلى استبعاد المنشآت التي لم يتوافر لها بيانات خلال فترة الدراسة، ليلبلغ عدد المشاهدات النهائية ٣٥١ مشاهدة.

تم الحصول على بيانات الدراسة من خلال القوائم المالية السنوية المنشورة للشركات محل الدراسة، والمتاحة على موقع معلومات مباشر مصر (www.mubasher.info)، وموقع البورصة المصرية (www.egx.com.eg)، والمواقع الإلكترونية للشركات محل الدراسة.

٢/١/٤ متغيرات الدراسة واساليب قياسها:

يمكن تقسيم متغيرات الدراسة إلى ثلاث مجموعات رئيسية، وهم:

(أ) المتغير التابع: حجم الائتمان التجاري

أعتمدت الباحثة في قياس حجم الائتمان التجاري الممنوح للشركات (الحسابات الدائنة) على خارج قسمة إجمالي الحسابات الدائنة على القيمة الدفترية لإجمالي التزامات الشركة (i) في السنة التالية للفترة التي تم فيها إعادة إصدار القوائم المالية (t+1)؛ حيث إن تأثير إعادة إصدار القوائم المالية على حجم الائتمان التجاري لا يظهر في نفس السنة التي تم فيها إعادة الإصدار، بل ينعكس تأثيره خلال السنة التالية (t+1)، وتقع هذه النسبة بين الصفر والواحد الصحيح، حيث كلما اقتربت هذه النسبة من الصفر يشير ذلك اعتماد

الشركة على الائتمان التجاري بشكل أقل، في حين أن اقتراب هذه النسبة من الواحد يشير إلى اعتماد الشركة بشكل أكبر على الائتمان التجاري كمصدر للتمويل (عبد الناصر، ٢٠٢٤؛ Shou& Liu, 2022; Ma& Ma, 2021).

(ب) المتغير المستقل: تعقد التقارير المالية

تم قياس هذا المتغير من خلال مؤشرين أساسيين هما: مستوى صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة والحمل الزائد للمعلومات، وفيما يلي عرض للمقياس المستخدم في قياس كل مؤشر:

أولاً: صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة:

من أكثر المقاييس التي استخدمت في مجال الفكر المحاسبي لقياس صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة هو مقياس LIX، والذي تم تطويره عام ١٩٦٨، حيث تم صياغة معادلة لاختبار قابلية النصوص المكتوبة للقراءة، وتأخذ تلك المعادلة الشكل التالي (محمد، ٢٠٢٠):

مستوى سهولة القراءة = $100 \times [\text{عدد الكلمات المكونة من أكثر من ستة حروف} / \text{إجمالي عدد الكلمات الواردة في النص}] + [\text{إجمالي عدد الكلمات الواردة في النص} / \text{إجمالي عدد الجمل الواردة في النص}]$.

ووفقاً لمعادلة LIX فإن مستويات سهولة القراءة تتمثل فيما يلي: إذا كانت النتيجة من ٢٠ إلى ٢٩ يكون النص سهل جداً، إذا كانت النتيجة من ٣٠ إلى ٣٩ يكون النص سهلاً، إما إذا كانت من ٤٠ إلى ٤٩ يكون النص متوسط الصعوبة، ومن ٥٠ إلى ٥٩ يكون النص صعب جداً، وأخيراً إذا كانت النتيجة ٦٠ فأكثر يكون النص صعب جداً. وقد قامت الباحثة بحساب اللوغاريتم الطبيعي لقيم LIX، حيث كلما زادت القيمة دل هذا على ارتفاع مستويات تعقد التقارير المالية، والعكس صحيح.

ثانياً: الحمل الزائد للمعلومات في التقارير المالية:

اعتمدت الباحثة عند قياس الحمل الزائد للمعلومات على تحديد اللوغاريتم الطبيعي لعدد الصفحات في التقارير المالية وعدد الصفحات على مستوى كل من تقرير مجلس

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...
د. مارينا محادل إبراهيم بشاي

الإدارة والإيضاحات المتممة، وذلك قياساً على العديد من الدراسات السابقة ومنها (عيسى، ٢٠١٧؛ البردوني، ٢٠٢٣؛ De Souza et al., 2019).

(ج) المتغير الوسيط: إعادة إصدار القوائم المالية

تم قياس إعادة إصدار القوائم المالية من الاعتماد على متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا قامت الشركة بإعادة إصدار قوائمها المالية، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك (عبد الناصر، ٢٠٢٤؛ صالح، ٢٠١٩؛ Dao et al., 2024).

(د) المتغيرات الرقابية:

أعتمدت الباحثة على مجموعة من المتغيرات الرقابية التي تؤثر بدرجة كبيرة على حجم الائتمان التجاري، وذلك في ضوء الدراسات السابقة في هذا المجال، ومن أهم هذه المتغيرات (عبد الناصر، ٢٠٢٤، صالح، ٢٠١٩؛ Shou& Dao et al., 2024; Lin, 2022; Li et al., 2021):

أولاً: حجم الشركة: يُقاس من خلال اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة المالية.

ثانياً: عمر الشركة: يُقاس من خلال اللوغاريتم الطبيعي لعدد السنوات التي قضتها الشركة في ممارسة نشاطها منذ تأسيسها.

ثالثاً: السيولة: تُقاس من خلال نسبة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة.

رابعاً: معدل العائد على الأصول: يُقاس بخارج قسمة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب على إجمالي الأصول.

هذا، ويمكن للباحثة أن توضح ملخصاً للمتغيرات التي سيتم استخدامها في الدراسة الحالية وطريقة قياسها من خلال الجدول رقم (١).

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...

د. مارينا محادل إبراهيم بشاي

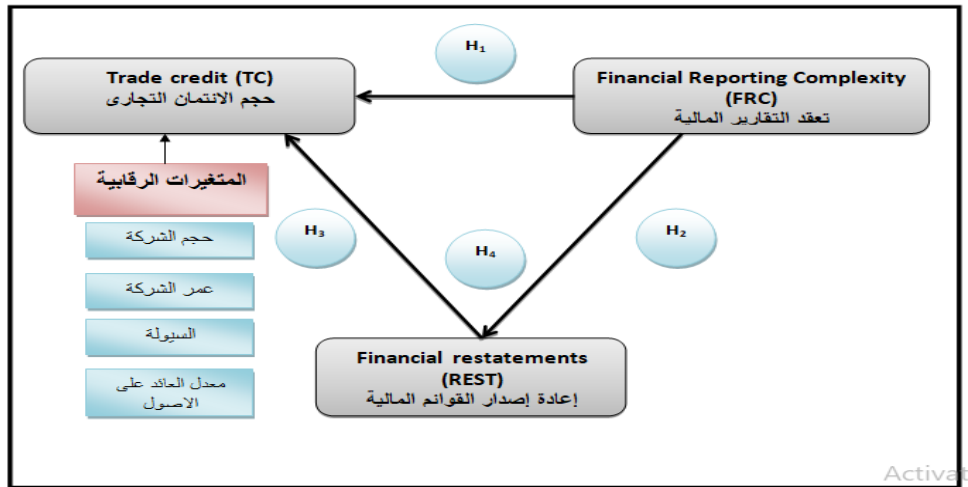
جدول (١) متغيرات الدراسة ومؤشرات قياسها

المتغيرات	الرمز	طريقة القياس
Dependent Variable (١) المتغير التابع		
حجم الائتمان التجاري	$TC_{i,t+1}$	يُقاس بخارج قسمة إجمالي الحسابات الدائنة على القيمة الدفترية لإجمالي التزامات الشركة (i) في السنة (t+1).
Independent Variable (٢) المتغير المستقل		
تعقد التقارير المالية	$FRC_{i,t}$	- صعوبة قابلية التقارير المالية للقراءة: تم قياسها من خلال مؤشر LIX. - الحمل الزائد للمعلومات في التقارير المالية: تم قياسه من خلال اللوغاريتم الطبيعي لعدد الصفحات في التقارير المالية وعدد الصفحات على مستوى كل من مجلس الإدارة والإيضاحات المتممة.
Mediator Variable (٣) المتغير الوسيط		
إعادة إصدار القوائم المالية	$REST_{i,t}$	متغير وهمي يأخذ القيمة (١) إذا قامت الشركة (i) بإعادة إصدار قوائمها المالية في السنة (t)، والقيمة (صفر) بخلاف ذلك.
Control Variable (٤) المتغيرات الرقابية		
حجم الشركة	$SIZE_{i,t}$	اللوغاريتم الطبيعي لإجمالي الأصول في نهاية السنة المالية.
عمر الشركة	$AGE_{i,t}$	يُقاس من خلال اللوغاريتم الطبيعي لعدد السنوات التي قضتها الشركة في ممارسة نشاطها منذ تأسيسها.
السيولة	$LIQ_{i,t}$	تُقاس من خلال نسبة الأصول المتداولة إلى الالتزامات المتداولة.
معدل العائد على الأصول	$ROA_{i,t}$	يُقاس بخارج قسمة صافي الربح قبل الفوائد والضرائب على إجمالي الأصول.

هذا، ويمكن للباحثة توضيح النموذج البحثي للدراسة من خلال الشكل رقم (١) على النحو التالي:

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...

د. هارينا محادل إبراهيم بشاي



شكل (١) النموذج البحثي للدراسة

٢/٤ التحليل الاحصائي واختبار الفروض:

١/٢/٤ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة:

١/١/٢/٤ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة الكمية:

يوضح الجدول رقم (٢) التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة الكمية، فضلاً عن توضيح مدى اتباع البيانات التي تم الحصول عليها للتوزيع الطبيعي، وذلك باستخدام مقياس الالتواء Skewness والتفرطح Kurtosis.

جدول رقم (٢): الاحصاء الوصفي للمتغيرات الكمية

المتغيرات	الحد الأدنى Min	الحد الأقصى Max.	الوسط الحسابي Mean	الانحراف المعياري STDEV	معاملات التفرطح Kurtosis	معاملات الالتواء Skewness
قابلية التقارير المالية للقراءة (LIX)	1.23	1.881	1.622	0.107	0.208	0.034
الحمل الزائد للمعلومات (Inform Overload)	0.613	0.74	0.666	0.028	-0.653	0.486
حجم الائتمان التجاري (TC)	0.001	0.958	0.12	0.148	8.134	2.657
حجم الشركة (SIZE)	16.992	24.95	20.792	1.685	-0.532	0.05
عمر الشركة (AGE)	1.792	6.275	3.506	0.641	2.861	0.892
السيولة (LIQ)	0.002	1.008	0.338	0.234	-0.162	0.692
معدل العائد على الأصول (ROA)	-0.388	0.367	0.067	0.121	2.132	-0.7

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...

د. هارينا ماحل أبراهيم بشاي

أوضح (Garson 2009) أن قيم المتغيرات تظل عند التوزيع الطبيعي إذا كانت قيم معامل الالتواء بين (+3، -3)، وقيم معامل التفرطح بين (+10، -10). وتطبيقاً لتلك القواعد يتضح من خلال الجدول رقم (٢) أن قيم معامل الالتواء والتفرطح تقع في الحدود المقبولة، ومن ثم يمكن القول بأن بيانات الدراسة الحالية تخضع للتوزيع الطبيعي.

٢/١/٢/٤ التحليل الوصفي لمتغيرات الدراسة الوصفية/ الوهمية:

يوضح الجدول رقم (٣) التالي وصفاً أولياً لمتغير الدراسة الوصفي والذي يتمثل في المتغير الوهمي Variable Dummy والذي يتم التعبير عنه بالقيمتين (١) أو (صفر) وهو إعادة إصدار القوائم المالية.

جدول رقم (٣): الاحصاء الوصفي للمتغيرات الدراسة الوصفية/ الوهمية

المتغير	مشاهدات متحققة (١)		مشاهدات غير متحققة (صفر)	
	النسبة	التكرارات	النسبة	التكرارات
إعادة إصدار القوائم المالية	30.8%	108	69.2%	243

يتضح من الجدول (٣) أن القوائم المالية التي تم إعادة إصدارها في عينة الدراسة بلغت (30.8%) بما يعادل (108) مشاهدة، بينما بلغت القوائم المالية التي لم يتم إعادة إصدارها (69.2%) بما يعادل (243) مشاهدة، وهو ما يعني وجود ارتفاع نسبي في حالات إعادة إصدار القوائم المالية خلال فترة الدراسة.

٢/٢/٤ اختبار صلاحية النموذج والبيانات:

قامت الباحثة باستخدام برنامج Smart PLS من خلال تشغيل خوارزمية PLS Algorithm، من أجل تقدير معاملات المسارات، والتي تمثل العلاقات المفترضة التي تربط المتغيرات داخل النموذج، يليها استخدام Bootstrapping من أجل اختبار فروض البحث المختلفة. وفي هذا الصدد تم إجراء الاختبارات التالية:

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...
 د. هارينا محادل إبراهيم بشاي

١/٢/٢/٤ معالجة القيم المتطرفة Outliers:

قامت الباحثة باستخدام طريقة Turkey's fences Winsorizing من أجل تجنب التأثير السلبي للقيم المتطرفة على دقة نتائج التحليل الإحصائي، وذلك عند مستوى ٥%، باستثناء متغير إعادة إصدار القوائم المالية؛ حيث إنه متغير وهمي يأخذ القيمة (صفر، ١).

٢/٢/٢/٤ تقييم النموذج القياسي Evaluation Measurement Model:

حيث يتم اجراء الاختبارات التالية:

أ) اختبار الصلاحية التقاربية Convergent Validity

تشير الصلاحية التقاربية إلى درجة ارتباط المتغير الكامن ببند قياسه، وهو ما يعنى مدى تفسير المقاييس المستخدمة للمتغير المراد قياسه، ويستدل عليها من خلال الاعتماد على نتائج متوسط التباين المستخلص Average Variance Extracted (AVE)، حيث يجب أن تكون قيمة (AVE) أكبر من أو تساوى (٠.٥) لكل مقياس أو متغير على حدة (Hair et al., 2014)، وهو ما يظهر في الجدول رقم (٤).

جدول (٤) نتائج اختبار الصلاحية التقاربية للنموذج القياسي

الاعتمادية Reliability		الصلاحية التقاربية (AVE)	الرمز	المتغيرات
Composite Reliability (rho_a) الموثوقية المركبة	Cronbach's Alpha كرونباخ ألفا			
1.000	1.000	1.000	REST	إعادة إصدار القوائم المالية
1.000	1.000	1.000	TC	حجم الائتمان التجاري
0.990	0.981	0.977	FRC	تعقد التقارير المالية
1.000	1.000	1.000	SIZE	حجم الشركة
1.000	1.000	1.000	AGE	عمر الشركة
1.000	1.000	1.000	LIQ	السيولة
1.000	1.000	1.000	ROA	معدل العائد على الأصول

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...

د. هارينا محادل إبراهيم بشاي

يوضح الجدول السابق رقم (٤)، صحة وموثوقية جميع المتغيرات، حيث يتضح أن جميع قيم (AVE) أكبر من (٠.٥)، وهو ما يعني أن جميع بنود القياس المستخدمة تفسر نسبة لا تقل عن ٥٠٪ من المتغيرات المراد قياسها.

ب) اختبار الصلاحية التمييزية Discriminant Validity

يمكن قياس الصلاحية التمييزية من خلال استخدام هذه اختبارات: أولاً، باستخدام مصفوفة Fornell- Larcker Criterion حيث يجب أن تكون قيمة المتغير مع نفسه أعلى قيمة من أي قيمة للمتغير مع متغير آخر. ثانياً، باستخدام التحميلات المتقاطعة Cross Loading حيث يجب أن يتحمل كل مقياس/ مؤشر في مصفوفة التباين على المتغير الكامن بقيمة أكبر من تحميله على المتغيرات الأخرى (Oyewobi et al., 2017; Hair et al., 2014)

وكانت نتائج اختبارات الصلاحية التمييزية للنموذج القياسي باستخدام Fornell- Larcker في الجدول التالي رقم (٥).

جدول رقم (٥): نتائج اختبار الصلاحية التمييزية للنموذج القياسي باستخدام

Fornell- Larcker

المتغيرات	الشركة	عمر	تعقد التقارير المالية	السيولة	إعادة إصدار القوائم المالية	معدل العائد على الأصول	حجم الشركة	حجم الائتمان التجاري
عمر الشركة	1.000							
تعقد التقارير المالية	-0.085	0.991						
السيولة	0.069	0.149	1.000					
إعادة إصدار القوائم المالية	-0.026	0.220	0.207	1.000				
معدل العائد على الأصول	-0.135	-0.030	-0.202	-0.073	1.000			
حجم الشركة	0.053	-0.009	-0.018	-0.124	0.037	1.000		
حجم الائتمان التجاري	0.144	-0.230	0.146	0.105	0.097	0.073	1.000	

يتضح من الجدول السابق أن الصلاحية التمييزية للنموذج القياسي باستخدام Fornell- Larcker متحققة لكل المقاييس.

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...

د. هارينا محدل أبراهيم بشاي

وكانت نتائج اختبارات الصلاحية التمييزية للنموذج القياسي باستخدام التحييلات المتقاطعة Cross loadings في الجدول التالي رقم (٦).
جدول رقم (٦): نتائج اختبار الصلاحية التمييزية للنموذج القياسي باستخدام التحييلات المتقاطعة

المتغير	المتغير	المتغير	المتغير	المتغير	المتغير	المتغير	المتغير
المتغير	المتغير	المتغير	المتغير	المتغير	المتغير	المتغير	المتغير
0.144	0.053	-0.135	-0.026	0.069	-0.085	1.000	عمر الشركة
-0.224	0.013	-0.031	0.217	0.147	0.990	-0.086	الحمل الزائد للمعلومات
0.146	-0.018	-0.202	0.207	1.000	0.149	0.069	السيولة
0.105	-0.124	-0.073	1.000	0.207	0.220	-0.026	إعادة إصدار القوائم المالية
0.097	0.037	1.000	-0.073	-0.202	-0.030	-0.135	معدل العائد على الأصول
-0.232	-0.030	-0.029	0.219	0.149	0.991	-0.081	قابلية التقارير المالية للقراءة
0.073	1.000	0.037	-0.124	-0.018	-0.009	0.053	حجم الشركة
1.000	0.073	0.097	0.105	0.146	-0.230	0.144	حجم الائتمان التجاري

يتضح من الجدول (٦) ان الصلاحية التمييزية للنموذج القياسي باستخدام التحييلات المتقاطعة متحققة لكل المقاييس.

ت) الاعتمادية Reliability

يتم تقييم الاعتمادية للنموذج القياسي من خلال معامل الثبات المركب Composite Reliability (rho_a) والذي يُعد مؤشر الثبات الأهم في هذا الاختبار، والذي يجب أن يكون أكبر من (٠.٦)، بالإضافة إلى معامل الثبات والاتساق الذاتي Cronbach's Alpha حيث يجب أن يكون أكبر من (٠.٦) (Hair et al., 2017)، وهو ما يظهره الجدول رقم (٤) السابق.

ث) مؤشرات حسن مطابقة النموذج Model fit

يُعد الهدف من اختبار جودة التوافق هو التحقق من امكانية الوثوق في نتائج النموذج وتعميمها، وتعرض الباحثة من خلال الجدول التالي نتائج اختبار جودة توافق النموذج:

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...

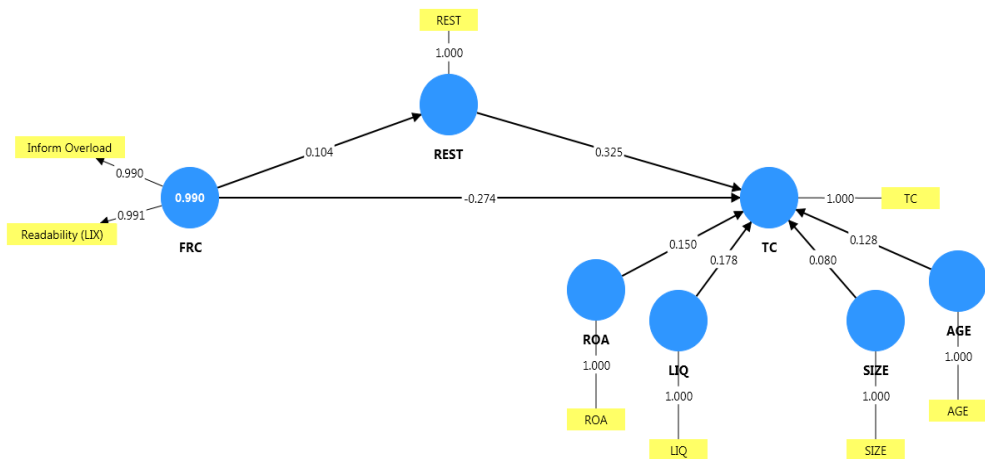
د. مارينا محادل إبراهيم بشاي

الجدول رقم (٧): مؤشرات مطابقة النموذج

المؤشر	القيمة	التفسير
NFI ^(١)	0.854	النموذج مناسب
SRMR ^(٢)	0.057	نتائج النموذج سهلة التفسير

يتضح من الجدول السابق رقم (٧) أن النموذج مناسب وسهل التفسير ومن الممكن الاعتماد على نتائجه وتعميمها.

في ضوء ما تقدم، يتضح أن النموذج النظري المقترح يتسم بدرجة عالية من الصلاحية والثبات، لذلك يمكن الاعتماد عليه في عملية التحليل الهيكلي واختبار فروض الدراسة دون أي تعديلات.



شكل (٢): النموذج القياسي للدراسة

NFI^(١) : هو اختصار (Normed Fit Index) مؤشر التوافق المعياري وهو يحسب عن طريق ١- ك^٢، وتتراوح قيمته بين (صفر) أي توافق معدوم إلى (واحد) أي توافق تام، وكلما زادت قيمته واقتربت من (١) دل ذلك على توافق عالي (Hair et al., 2017).

SRMR^(٢) : هو اختصار (Standardized Root Mean Square Residual) مؤشر الجذر التربيعي لمتوسط الخطأ وهو يمثل مدى توافق النموذج مع مصفوفة التباين، ويكون النموذج ذا توافق جيد إذا كانت قيمته أقل من أو تساوي (٠.٠٨) وتشير القيم من (٠.٠٨ - ٠.١٠) إلى توافق متوسط، والقيم أكبر من (٠.١٠) إلى توافق ضعيف (Hair et al., 2017).

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...

د. مارينا محادل إبراهيم بشاي

٣/٢/٢/٤ تقييم النموذج الهيكلي: Evaluation Structural Model

اختبرت الباحثة صلاحية النموذج الهيكلي من خلال مجموعة من الاختبارات، هذه الاختبارات ممثلة في: اختبار التعدد الخطي (VIF)، معامل التحديد (R^2)، ومؤشر جودة ملائمة النموذج (GOF)، وذلك كما يلي:

أ) اختبار التعدد الخطي (VIF) Collinearity Statistics

لتقييم النموذج الهيكلي ومدى صلاحيته يجب التأكد من عدم وجود مشكلة ازدواج خطي متعدد بين المتغيرات، وذلك من خلال حساب قيمة معامل تضخم التباين (VIF)، ووفق طريقة PLS-SEM تظهر مشكلة التعددية الخطية Collinearity عندما تكون قيم VIF (معامل تضخم التباين) أعلى من (٥) (Hair et al., 2017)، وهو ما يظهر في الجدول رقم (٨):

جدول رقم (٨): اختبار التعددية الخطية

VIF	المتغيرات الظاهرة (بنود القياس)
1.000	إعادة إصدار القوائم المالية
3.784	الحمل الزائد للمعلومات
3.742	قابلية التقارير المالية للقراءة
1.000	حجم الائتمان التجاري
1.000	حجم الشركة
1.000	عمر الشركة
1.000	حجم المنشأة
1.000	السيولة
1.000	معدل العائد على الأصول

يتضح من الجدول رقم (٨) عدم وجود ازدواج خطي متعدد بين متغيرات الدراسة، حيث أن قيمة VIF لجميع المتغيرات جاءت في الحدود المسموح بها.

ب) معامل التحديد R Square

من خلال عرض نموذج الدراسة يتضح تأثر بعض المتغيرات بمتغيرات أخرى، حيث تتأثر إعادة إصدار القوائم المالية بتعقد التقارير المالية، وبالمثل يتأثر حجم الائتمان التجاري بإعادة إصدار القوائم المالية وتعقد التقارير المالية، بالتالي

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...

د. هارينا محادل إبراهيم بشاي

يمكن عرض معامل التحديد R-Square^(٣) لكل من إعادة إصدار القوائم المالية وحجم الائتمان التجاري من خلال الجدول رقم (٩).

جدول رقم (٩): قيم معامل التحديد R²

المتغيرات	R-Square	R-Square Adjusted
إعادة إصدار القوائم المالية	0.490	0.462
حجم الائتمان التجاري	0.144	0.128

من خلال الجدول رقم (٩)، يتضح أن جميع معاملات R-Square معنوية ومقبولة إحصائياً، حيث يفسر تعقد التقارير المالية ما مقداره ٤٩٪ من إعادة إصدار القوائم المالية، كما يفسر تعقد التقارير المالية وإعادة إصدار القوائم المالية ما مقداره ١٤٪ من حجم الائتمان التجاري.

ث) مؤشر جودة ملائمة النموذج GOF

يقيس هذا المؤشر مدى قدرة الاعتماد على نموذج الدراسة، حيث تكون قيمة مؤشر GOF كبيرة إذا كانت أكبر من أو تساوى (٠.٣٦)، وتكون قيمة المؤشر متوسطة إذا كان أكبر من أو تساوى (٠.٢٥)، إما إذا كانت قيمة المؤشر تقع ما بين (٠.٢٥) حتى (٠.١) تكون قيمة المؤشر صغيرة (Hair et al., 2017)، وقد أوضح Oyewobi et al. (2017) أن قيمة مؤشر GOF إذا كانت متوسطة أو كبيرة فلا توجد حاجة إضافية للتحقق من جودة النموذج، ويحسب المؤشر كما يلي:

$$GOF = \sqrt{Average R^2 \times Average AVE}$$

حيث أن:

Average R²: متوسط معاملات التحديد في النموذج.

Average AVE: متوسط التباين المستخلص المستخلص Average Variance Extracted في النموذج محل الدراسة، وهو ما يوضحه الجدول رقم (١٠) التالي:

(٣) تشير قيمة R-Square إلى قدرة المتغير/المتغيرات المستقلة على تفسير نسبة التغير في المتغير التابع، وقد أشار Elbanna et al. (2013) إلى أن قيمة R² يجب أن تكون أكبر من ١٠٪.

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...

د. مارينا محادل إبراهيم بشاي

جدول رقم (١٠): مؤشر جودة ملائمة النموذج GOF

AVE		R Square		المتغيرات
1.000		0.490		إعادة إصدار القوائم المالية
1.000		0.144		حجم الائتمان التجاري
Average AVE	1.000	Average R ²	0.32	
GOF = $\sqrt{0.32 \times 1} = 0.57$				GOF

يتضح من الجدول رقم (١٠) السابق، أن قيمة مؤشر GOF تساوى (٠.٥٧) وهي تفوق القيمة ٠.٣٦ مما يدل على جودة النموذج المقترح ككل.

ويُمكن للباحثة في هذا الجزء من الدراسة توضيح الكيفية التي تم بها اختبار الفروض البحثية، وذلك على النحو التالي:

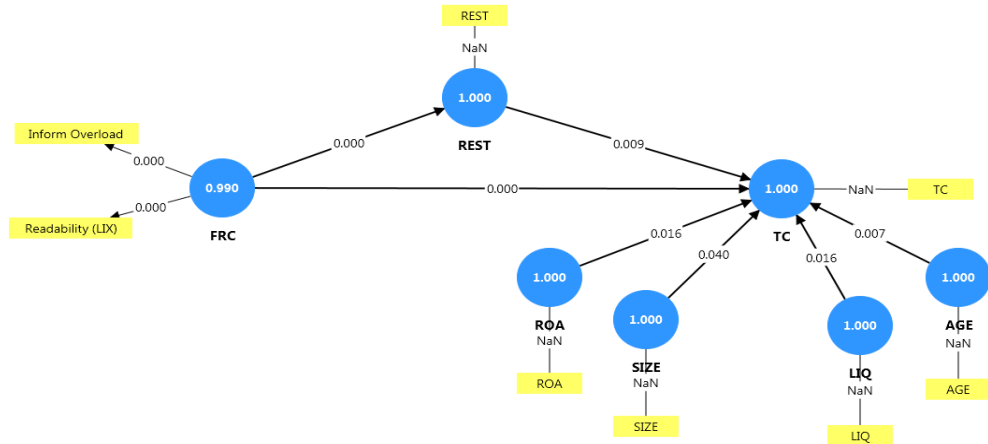
أولاً: إجراء تحليل مسارات للنموذج الهيكلي: التأثيرات المباشرة Direct Effect
يوضح الجدول رقم (١١) نتائج اختبار معنوية الأثر المباشر للمتغيرات الكامنة لنموذج الدراسة.

الجدول رقم (١١): نتائج اختبار معنوية الأثر المباشر للمتغيرات الكامنة لنموذج الدراسة

P Values	T Statistics	Standard Deviation	Sample Mean (m)	Original Sample (O)	المسارات
0.000	6.954	0.039	-0.273	-0.274	تعقد التقارير المالية -> حجم الائتمان التجاري
0.000	4.120	0.025	0.104	0.104	تعقد التقارير المالية -> إعادة إصدار القوائم المالية
0.009	2.621	0.124	0.326	0.325	إعادة إصدار القوائم المالية -> حجم الائتمان التجاري
0.016	2.412	0.074	0.172	0.178	السيولة -> حجم الائتمان التجاري
0.040	2.058	0.039	0.081	0.080	حجم الشركة -> حجم الائتمان التجاري
0.007	2.704	0.047	0.127	0.128	عمر الشركة -> حجم الائتمان التجاري
0.016	2.516	0.062	0.144	0.150	معدل العائد على الأصول -> حجم الائتمان التجاري

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...

د. هارينا محادل إبراهيم بشاي



الشكل (٣) النموذج الهيكلي للدراسة

يوضح الجدول السابق تحليل المسارات لمتغيرات الدراسة، والتي تتضمن ثلاثة مسارات توضح العلاقات بين المتغيرات الرئيسية للدراسة، ويمكن توضيح تلك المسارات على النحو التالي:

- المسار الأول:** أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري، بتقدير معياري (-٠.٢٧٤)، ومستوى معنوية (٠.٠٠٠).
- المسار الثاني:** أثر تعقد التقارير المالية على إعادة إصدار القوائم المالية، بتقدير معياري (٠.١٠٤)، ومستوى معنوية (٠.٠٠٠).
- المسار الثالث:** أثر إعادة إصدار القوائم المالية على حجم الائتمان التجاري، بتقدير معياري (٠.٣٢٥)، ومستوى معنوية (٠.٠٠٩).

ويلاحظ من الجدول السابق رقم (١١) أنه يمكن تحديد مدى قبول أو رفض فروض الدراسة، وهذا من خلال عدة نقاط؛ وهي (١) قيمة بيتا β (Sample Original) والتي تحدد اتجاه العلاقة (إيجابي/سلبي)، (٢) مقدار وقوة التأثير بين المتغيرات عند مستوى معنوية P-value والتي يجب أن تكون عند مستوى أقل من

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...
د. هارينا محال إبراهيم بشاي

٠.٠٥ والذي يقابل مستوى ثقة ٩٥٪، وهذا عندما تكون قيمة ت. الاحصائية T Statistics أكبر من أو تساوى ± 1.96 .

ثانياً: تقييم نموذج الوساطة: الأثر غير المباشر Indirect Effect

اعتمدت الباحثة في اختبار الوساطة على طريقة Preacher-Hayes والتي تتطلب تحقق عدة شروط للحكم وجود وساطة وهي (Hair et al., 2017):
(أ) أن يكون التأثير غير المباشر للمتغير المستقل على المتغير التابع من خلال المتغير الوسيط معنوي.

(ب) أن يكون معامل المسار للتأثير غير المباشر داخل حدود الثقة Confidence Interval.

(ج) إلا يحتوي مدى الثقة على رقم صفر، وإذا أحتوى مدى الثقة على صفر يتم الحكم بعدم وجود علاقة حتى إذا كانت العلاقة ذات مستوى معنوية.

من أجل الحكم على وجود أو عدم وجود وساطة فلا بد من إظهار التأثير المباشرة وغير المباشرة للعلاقة بين تعقد التقارير المالية وحجم الائتمان التجاري مقرونة بمستوى المعنوية وحدود الثقة من خلال الجدول (١٢) التالي:

الجدول رقم (١٢): تأثير المتغير الوسيط (الوساطة)

التأثير المباشر	فترات الثقة ٩٥٪	قيمة ت	المستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية	التأثير غير المباشر	الثقة ٩٥٪ فترات	قيمة ت	المستوى المعنوية	الدلالة الإحصائية
Direct Effect	ci 95%	T	P-value	P < 0.05	Indirect Effect	ci 95%	T	P-value	P < 0.05
-0.274	[-0.346- (0.192)]	6.95	0.00	دالة	0.034	[0.007- 0.067]	2.18	0.029	دالة

من خلال الجدول السابق رقم (١٢) يتضح وجود أثر مباشر لتعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري إذ بلغ قيمة هذا الأثر (-٠.٢٧٤)، كما تجدر

الإشارة إلى أن هذا الأثر معنوي، حيث جاءت قيمة P- Value أقل من مستوى المعنوية ٥٪ حيث بلغ قيمتها (٠.٠٠)، كما جاءت قيمة ت. الاحصائية للأثر المباشر أكبر من (١.٩٦) حيث بلغت قيمتها (٦.٩٥)، كذلك لا يتوسط الصفر مجال الثقة للأثر المباشر بين تعقد التقارير المالية وحجم الائتمان التجاري، مما يدل على وجود تأثير ذو دلالة احصائية لتعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري.

كما يتضح وجود أثر غير مباشر إيجابي معنوي لتعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري، إذ بلغ قيمة هذا الأثر (٠.٠٣٤)، عند مستوى معنوية (٠.٠٢٩)، كما تجدر الإشارة إلى أن قيمة ت. الاحصائية للتأثير غير المباشر جاءت أكبر من (١.٩٦) حيث بلغ قيمتها (٢.١٨)، كما يلاحظ أن مجال الثقة للتأثير غير مباشر لا يتضمن الصفر، مما يؤكد على وجود تأثير ذو دلالة احصائية لتعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري من خلال إعادة إصدار القوائم المالية.

في ضوء ما سبق، يتضح أن إعادة إصدار القوائم المالية تتوسط بشكل جزئي العلاقة بين تعقد التقارير المالية وحجم الائتمان التجاري، حيث أشار Hair et al. (2017) إلى أنه عندما يكون كلا التأثيرين المباشر وغير المباشر ذات دلالة إحصائية لكنهما يشيران إلى اتجاهين متعاكسين، فإن هذه الحالة تسمى بالوساطة الجزئية التنافسية Competitive Partial Mediation وهي تعني أن المتغير الوسيط (إعادة إصدار القوائم المالية) يفسر بعض وليس كل العلاقة بين المتغير المستقل (تعقد التقارير المالية) والمتغير التابع (حجم الائتمان التجاري).

هذا، وتظهر نتائج تحليل المسارات للعلاقات بين متغيرات الدراسة ما يلي:

(١) وجود علاقة سلبية ذات دلالة معنوية بين تعقد التقارير المالية وحجم الائتمان التجاري، حيث أوضحت نتائج التحليل الإحصائي من خلال السطر الأول في الجدول (١١) أن معامل التأثير للعلاقة المباشرة بين تعقد التقارير المالية وحجم الائتمان التجاري بلغ (-٠.٢٧٤)، كما بلغ مستوى المعنوية لهذه العلاقة صفر، ويعني ذلك أنه كلما ازددت درجة تعقد التقارير المالية انخفض حجم الائتمان التجاري الذي يمكن أن تحصل عليه الشركات من الموردين، ويمكن تفسير ذلك

بأن تعقد التقارير المالية يترتب عليه انخفاض جودة هذه التقارير لما قد تحتوته من معلومات مضللة وغير دقيقة، فضلاً عن أن هذه التقارير قد تخفي معلومات هامة عن الشركة، بالإضافة إلى زيادة عدم تماثل المعلومات، وزيادة عدم التأكد وصعوبة تحديد درجة المخاطر التي قد تتعرض لها الشركة، ومن ثم انخفاض ثقة الموردين في قدرة هذه الشركات على سداد ديونها، لذلك فإن الموردين قد يقومون بتخفيض حجم الائتمان التجاري الممنوح لهذه الشركات. **وتتفق هذه النتيجة** التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية مع نتائج Li et al. (2024); Xu et al. (2019).

(٢) وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين تعقد التقارير المالية وإعادة إصدار القوائم المالية، حيث أوضحت نتائج التحليل الإحصائي من خلال **السطر الثاني** في الجدول (١١) أن معامل التأثير للعلاقة بين تعقد التقارير المالية وإعادة إصدار القوائم المالية بلغ (٠.١٠٤)، كما بلغ مستوى المعنوية لهذه العلاقة صفر، وهو ما يثبت أن هناك تأثير إيجابي ذات دلالة معنوية بين تعقد التقارير المالية وإعادة إصدار القوائم المالية، أي أن كلما ازدادت درجة تعقد التقارير المالية كلما ازدادت احتمالية إعادة إصدار القوائم المالية، **وتُعد هذه النتيجة منطقية ويمكن تفسيرها بأن** تعقد التقارير المالية يزيد من احتمالية إعادة إصدار القوائم المالية خاصة إذا كانت هذه التعقيدات تؤدي إلى أخطاء في المعالجات المحاسبية أو عدم الالتزام بالمعايير المحاسبية، مما يؤدي إلى حدوث تغييرات جوهرية في البيانات المالية، لذلك تصبح إعادة إصدار القوائم المالية من الإجراءات الضرورية لضمان دقة المعلومات المالية وشفافيتها.

(٣) وجود علاقة إيجابية ذات دلالة معنوية بين إعادة إصدار القوائم المالية وحجم الائتمان التجاري، حيث أوضحت نتائج التحليل الإحصائي من خلال **السطر الثالث** في الجدول (١١) أن معامل التأثير للعلاقة المباشرة بين إعادة إصدار القوائم المالية وحجم الائتمان التجاري بلغ (٠.٣٢٥)، كما بلغ مستوى المعنوية لهذه العلاقة (٠.٠٠٩)، ويعنى ذلك أن قيام الشركات بإعادة إصدار قوائمها

المالية سيؤدي إلى زيادة حجم الائتمان التجاري الذي يُمكن أن تحصل عليه هذه الشركات من الموردين، ويمكن تفسير ذلك بأن الشركات التي تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية تعاني من صعوبات في الحصول على التمويل اللازم من البنوك، وبالتالي تلجأ إلى الائتمان التجاري كمصدر تمويل بديل للقروض البنكية، وهو ما يتسق مع الفرضية السائدة بأن الائتمان التجاري قد يكون بديل للائتمان المصرفي بالنسبة للشركات المقيدة مالياً. وتتفق هذه النتيجة التي تم التوصل إليها في الدراسة الحالية مع دراسة صالح (٢٠١٩)؛ Shou & Liu (2022)؛ Dao et al. (2024) في حين تختلف هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة عبد الناصر (٢٠٢٤).

٤) وجود تأثير غير مباشر إيجابي معنوي لتعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري، حيث أوضحت نتائج التحليل الإحصائي من خلال الجدول (١٢) أن قيمة معامل التأثير للعلاقة غير المباشرة بين تعقد التقارير المالية وحجم الائتمان التجاري من خلال إعادة إصدار القوائم المالية بلغت (٠.٠٣٤)، بمستوى معنوية (٠.٠٢٩)، وهذا يعني أن إعادة إصدار القوائم المالية تتوسط العلاقة بين تعقد التقارير المالية وحجم الائتمان التجاري وهذه الوساطة جزئية؛ لأن جميع العلاقات ذات دلالة احصائية، وهو ما يشير إلى أن تعقد التقارير المالية يؤدي إلى تخفيض حجم الائتمان التجاري الممنوح للشركات من قبل الموردين، ولكن عندما تقوم الشركات بإعادة إصدار قوائمها المالية، يزداد حجم الائتمان التجاري الذي يمكن أن تحصل عليه الشركات من الموردين، ويمكن تفسير ذلك بأن الموردين قد يكون لهم دوافع قوية لتخفيض حجم الائتمان الممنوح للشركات التي تصدر تقارير مالية معقدة نتيجة زيادة عدم تماثل المعلومات، وانخفاض الجدارة الائتمانية لهذه الشركات، إلا أن قيام هذه الشركات بإعادة إصدار قوائمها المالية بهدف توضيح بعض المعلومات التي كانت غير واضحة أو غير دقيقة في الإصدارات السابقة، يمكن أن يعزز ثقة الموردين في قدرة الشركة على سداد ديونها، خاصة إذا كانت إعادة الإصدار ناتجة عن خطأ بسيط أو تغيير في معايير

المحاسبة، حيث قد يشير ذلك إلى أن الشركة واعية بمشاكلها وتعمل على إصلاحها، مما يعزز ثقة الموردين في الشركة ويؤثر إيجابياً على حجم الائتمان التجاري الممنوح لها.

(٥) وجود علاقة إيجابية معنوية لسيولة الشركة على حجم الائتمان التجاري، حيث أوضحت نتائج التحليل الإحصائي من خلال السطر الرابع في الجدول (١١) أن معامل التأثير للعلاقة بين سيولة الشركة وحجم الائتمان التجاري بلغ (٠.١٧٨)، وذلك عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠١٦)، ويعنى ذلك أن زيادة نسبة الأصول السائلة لدى الشركة يوفر دوافع لدى الموردين لمنحها الائتمان التجاري اللازم لها.

(٦) وجود علاقة إيجابية معنوية لحجم الشركة على حجم الائتمان التجاري، حيث أوضحت نتائج التحليل الإحصائي من خلال السطر الخامس في الجدول (١١) أن معامل التأثير للعلاقة بين حجم الشركة وحجم الائتمان التجاري بلغ (٠.٠٨٠)، وذلك عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠٤٠)، ويعنى ذلك أنه كلما ازداد حجم الشركة كلما ازدادت قدرتها على الحصول على الائتمان التجاري؛ ويمكن تفسير ذلك بأن الشركات كبيرة الحجم تتسم بقدرتها على توليد تدفقات نقدية بشكل مستمر، فضلاً عن وفرة الموارد المالية المتاحة لديها، وانخفاض المخاطر بسبب تنوع الأصول، ومن ثم يكون لديها قدرة على سداد التزاماتها بشكل أفضل مقارنة بالشركات صغيرة الحجم، لذا يكون الموردين على استعداد لمنحهم الائتمان التجاري المطلوب.

(٧) وجود تأثير إيجابي معنوي لعمر الشركة على حجم الائتمان التجاري، حيث أوضحت نتائج التحليل الإحصائي من خلال السطر السادس في الجدول (١١) أن قيمة معامل التأثير للعلاقة بين عمر الشركة وحجم الائتمان التجاري بلغت (٠.١٢٨)، بمستوى معنوية (٠.٠٠٧)، وهذا يعنى أنه كلما ازداد عمر الشركة كلما ازدادت قدرتها في الحصول على الائتمان التجاري من الموردين كمصدر للتمويل؛ فالشركات الأقدم يكون لها سمعة جيدة في التعاملات القائمة على الائتمان فضلاً عن أنها تكون أكثر استقراراً مما يشجع الموردين على منح تلك الشركات الائتمان التجاري مقارنة بالشركات الأقل عمراً.

٨) وجود علاقة إيجابية معنوية لمعدل العائد على الاصول - كمقياس محاسبى للربحية- على حجم الائتمان التجارى، حيث أوضحت نتائج التحليل الإحصائي من خلال السطر السابع فى الجدول (١١) أن معامل التأثير للعلاقة بين معدل العائد على الاصول وحجم الائتمان التجارى بلغ (٠.١٥٠)، وذلك عند مستوى معنوية بلغ (٠.٠١٦)، ويعنى ذلك أنه كلما ازدادت نسبة معدل العائد على الاصول فى الشركات ازداد حجم الائتمان التجارى الذى يمكن ان تحصل عليه تلك الشركات من الموردين؛ ويمكن تفسير ذلك بأن الموردين يكونوا أكثر استعداداً لمنح الائتمان التجارى للشركات التى يزداد بها نسبة معدل العائد على الاصول نظراً لقدرة وكفاءة تلك الشركات على استخدام اصولها فى توليد الربح مما ينعكس على قدرتها على السداد وجودتها الائتمانية.

٥. الخلاصة والتوصيات والدراسات المستقبلية:

تهتم الدراسة الحالية باختبار الأثر المباشر لتعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجارى، وما إذا كان لإعادة إصدار القوائم المالية أثر غير مباشر على هذه العلاقة؛ حيث أن إعادة إصدار القوائم المالية من المحددات التى يمكن أن تؤثر على قرارات الموردين فيما يتعلق بمنح الائتمان التجارى للشركات. ولتحقيق هذه الاهداف تم عرض الإطار النظرى للعلاقات البحثية، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث بهدف تحديد الفجوة البحثية واشتقاق الفروض، وبعد ذلك تم عرض منهجية البحث المتبعة، واجراء التحليل الاحصائى باستخدام برمجية Smart PLS، وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية؛ أولاً، وجود تأثير سلبي معنوى لتعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجارى؛ أى أن الشركات التى تصدر تقارير مالية معقدة تواجه قيوداً وصعوبات فى الحصول على الائتمان التجارى من الموردين، وعليه تم قبول الفرض الأول. ثانياً: وجود تأثير إيجابى معنوى لتعقد التقارير المالية على إعادة إصدار القوائم المالية؛ أى أن الشركات التى تصدر تقارير مالية معقدة تزداد لديها احتمالية إعادة إصدار قوائمها المالية، وعليه تم قبول الفرض الثانى. ثالثاً: وجود تأثير إيجابى معنوى لإعادة إصدار القوائم المالية على حجم الائتمان التجارى؛ أى أن قيام

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجارى فى ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...

د. ماريانا محادل إبراهيم بشاى

الشركات بإعادة إصدار قوائمها المالية سيؤدى إلى زيادة حجم الائتمان التجارى الذى يمكن أن تحصل عليه من الموردين، وعليه تم قبول الفرض الثالث. رابعاً: وجود تأثير إيجابى غير مباشر معنوى لتعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجارى فى ظل إعادة إصدار القوائم المالية كمتغير وسيط؛ أى أن الموردين على استعداد لزيادة الائتمان التجارى الممنوح للشركات التى تصدر تقارير مالية معقدة عندما تقوم هذه الشركات بإعادة إصدار قوائمها المالية، وعليه تم قبول الفرض الرابع.

فى ضوء ما تقدم توصى الباحثة أولاً، تحفيز الشركات على تطبيق آليات الحوكمة لما لها من أثر إيجابى على الحد من درجة تعقد التقارير المالية وإعادة إصدار القوائم المالية. ثانياً، تطوير مؤشر لقياس درجة تعقد التقارير المالية يتناسب مع طبيعة اللغة العربية باستخدام تقنيات لغوية محدثة وفهارس مصممة للغة العربية. ثالثاً، ضرورة قيام الجهات الرقابية والتنظيمية بفرض عقوبات على الشركات التى يتبين قيامها بإعادة إصدار قوائمها المالية بسبب الغش والاحتيال. رابعاً، إلزام الشركات التى تقوم بإعادة إصدار قوائمها المالية بالإفصاح عن طبيعة وقيمة التعديلات التى نتج عنها إعادة الإصدار وتوضيح أثرها على القوائم المالية.

وتقتراح الباحثة تناول العلاقات التالية فى بحوث مستقبلية:

- دراسة أثر تعقد التقارير المالية على تكلفة رأس المال.
- دراسة أثر تبنى المعايير الدولية للتقرير المالى على تعقد التقارير المالية.
- دراسة أثر حوكمة الشركات على العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وسيولة الأسهم.
- تحليل العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وتأخر نتائج تقرير مراجع الحسابات.
- تحليل العلاقة بين مستوى الإفصاح الإلكتروني وإعادة إصدار القوائم المالية.

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...

د. هارينا محادل إبراهيم بشاي

٦. المراجع أولاً: المراجع العربية

- البردوني، ناريمان إسماعيل أحمد. (٢٠٢٣). قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على العلاقة بين تعقد التقارير المالية وكفاءة الاستثمار: دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المدرجة بالبورصة المصرية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ١، ٧٧٧-٨٣٦.
- صالح، أبو الحمد مصطفى. (٢٠١٩). أثر إعادة إصدار القوائم المالية على قرارات منح الائتمان في البيئة المصرية. *مجلة البحوث التجارية المعاصرة*، كلية التجارة، جامعة سوهاج، ٣٣، العدد ٢٣، ٢-٤٢.
- عبد الخالق، سماح أحمد محمد. (٢٠٢٣). أثر تحليل العلاقة بين التحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية ومردودها على جودة اعداد التقارير المالية: دراسة ميدانية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة بالاسماعيلية، جامعة قناة السويس، ١٤ (١)، ٣٤-٧٦.
- عبد الناصر، محمد جمال. (٢٠٢٤). الدور المعدل لعدم اليقين في السياسة الاقتصادية على العلاقة بين إعادة إصدار القوائم المالية وحجم الائتمان التجاري: دراسة تطبيقية. *مجلة الإسكندرية للبحوث المحاسبية، كلية الاعمال، جامعة الاسكندرية*، ٨ (٣)، ٥٠١-٥٥٧.
- عمارة، محمد سلامة محمد. (٢٠٢٠). قياس أثر تعقد التقارير المالية على قرارات المستثمرين وأسعار وأحجام تداول الأسهم المقيدة في البورصة المصرية: دراسة تطبيقية. رسالة دكتوراه، كلية التجارة، جامعة القاهرة.
- عيسى، عارف محمود كامل. (٢٠١٧). قياس أثر الحمل الزائد للمعلومات في التقارير المالية على تكلفة رأس المال المملوك: دراسة عملية. *المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، ٤، ٨٥٩-٩٢٠.
- مصطفى، إيمان عصمت أبو مسلم. (٢٠٢١). العلاقات التأثيرية للتحفظ المحاسبي وإعادة صياغة القوائم المالية على جودة التقرير المالي. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*، كلية التجارة بالاسماعيلية، جامعة قناة السويس، ١٢ (٤)، ٦٢٦ - ٦٤٤.

ثانياً: المراجع الأجنبية

- Abad, D., Sánchez-Ballesta, J. P., & Yagüe, J. (2017). The short-term debt choice under asymmetric information. *SERIEs*, 8, 261-285.

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...
د. هارينا محادل أبراهيم بشاي

- Abdulla, Y., Dang, V. A., & Khurshed, A. (2017). Stock market listing and the use of trade credit: Evidence from public and private firms. *Journal of Corporate Finance*, 46, 391-410.
- Agrawal, A., & Chadha, S. (2005). Corporate governance and accounting scandals. *Journal of Law and Economics*, 48(2), 371-406.
- Baik, B., Johnson, M. F., Kim, K., & Yu, K. (2023). *Organization Complexity, Financial Reporting Complexity, and Firms' Information Environment*. SSRN. <https://ssrn.com/abstract=4413814>
- Bajaj, A., Leonard, L. N., Sun, L., & Xing, Z. (2023). Corporate social responsibility and annual report reading difficulty. *Review of Quantitative Finance and Accounting*, 60(4), 1393-1428.
- Bi, G. B., Ye, W., & Xu, Y. (2024). The impact of information transparency on trade credit: the mediation role of risk. *Kybernetes*, 53(1), 27-57.
- Blanco, B., Coram, P., Dhole, S., & Kent, P. (2021). How do auditors respond to low annual report readability?. *Journal of Accounting and Public Policy*, 40(3), 1-13.
- Bloomfield, R. (2008). Discussion of "annual report readability, current earnings, and earnings persistence". *Journal of Accounting and Economics*, 45(2-3), 248-252.
- Bonsall IV, S. B., Leone, A. J., Miller, B. P., & Rennekamp, K. (2017). A plain English measure of financial reporting readability. *Journal of Accounting and Economics*, 63(2-3), 329-357.
- Burkart, M., & Ellingsen, T. (2004). In-kind finance: A theory of trade credit. *American economic review*, 94(3), 569-590.
- Bressler, P. D. (2018). *The Effect of Financial Statement Transparency on the Likelihood of Restatement and the Effect of Restatement Announcements on Future Levels of Transparency* (Doctoral dissertation, Florida Atlantic University).

-
- Carvalho, C. J. D., & Schiozer, R. F. (2015). Determinants of supply and demand for trade credit by micro, small and medium-sized enterprises. *Revista Contabilidade & Finanças*, 26, 208-222.
 - Chen, D., Liu, M., Ma, T., & Martin, X. (2017). Accounting quality and trade credit. *Accounting Horizons*, 31(3), 69-83.
 - Chen, T. K., & Tseng, Y. (2021). Readability of notes to consolidated financial statements and corporate bond yield spread. *European Accounting Review*, 30(1), 83-113.
 - Cook, L. D. (1999). Trade credit and bank finance: Financing small firms in Russia. *Journal of Business venturing*, 14(5-6), 493-518.
 - Cunat, V. (2007). Trade credit: suppliers as debt collectors and insurance providers. *The Review of Financial Studies*, 20(2), 491-527.
 - Cuñat, V., & Garcia-Appendini, E. (2012). Trade credit and its role in entrepreneurial finance. In D. Cumming (Ed.), *The Oxford Handbook of Entrepreneurial Finance* (pp. 526–557). Oxford University Press.
 - Dai, B., & Yang, F. (2015). Monetary policy, accounting conservatism and trade credit. *China Journal of Accounting Research*, 8(4), 295-313.
 - Dao, M., Nguyen, D., & Xu, H. (2024). Financial restatements and the demand for trade credit. *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 39(3), 830-854.
 - De Souza, J. A. S., Rissatti, J. C., Rover, S., & Borba, J. A. (2019). The linguistic complexities of narrative accounting disclosure on financial statements: An analysis based on readability characteristics. *Research in International Business and Finance*, 48, 59-74.
 - Diamond, D. W., & Verrecchia, R. E. (1991). Disclosure, liquidity, and the cost of capital. *The journal of Finance*, 46(4), 1325-1359.
 - Ertugrul, M., Lei, J., Qiu, J., & Wan, C. (2017). Annual report readability, tone ambiguity, and the cost of borrowing. *Journal of financial and quantitative analysis*, 52(2), 811-836.

-
- Ezat, A. N. (2019). The impact of earnings quality on the association between readability and cost of capital: Evidence from Egypt. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 9(3), 366-385.
 - Fabbri, D., & Menichini, A. M. C. (2010). Trade credit, collateral liquidation, and borrowing constraints. *Journal of Financial Economics*, 96(3), 413-432.
 - García-Teruel, P. J., & Martínez-Solano, P. (2010). A dynamic perspective on the determinants of accounts payable. *Review of quantitative finance and accounting*, 34, 439-457.
 - García-Teruel, P. J., Martínez-Solano, P., & Sánchez-Ballesta, J. P. (2014). Supplier financing and earnings quality. *Journal of Business Finance & Accounting*, 41(9-10), 1193-1211.
 - Garson, G. D. (2008). *Structural equations modelling, from statnotes: Topics in multivariate analysis*. Retrieved on June, 15 .
 - Goto, S., Xiao, G., & Xu, Y. (2015). As told by the supplier: Trade credit and the cross section of stock returns. *Journal of Banking & Finance*, 60, 296-309.
 - Graham, J. R., Li, S., & Qiu, J. (2008). Corporate misreporting and bank loan contracting. *Journal of financial Economics*, 89(1), 44-61.
 - Gu, S., & Doodoo, R. N. A. (2020). The impact of firm performance on annual report readability: evidence from listed firms in Ghana. *J Econ Bus, Account Ventura*, 22(3), 444-454
 - Hair, J. F., Hult, G. T. M., Ringle, C., & Sarstedt, M. (2017). *A primer on Partial Least Squares Structural Equation Modeling (PLS-SEM)*. Second Edition, Sage Publications, Los Angeles.
 - Hair Jr, J. F., Sarstedt, M., Hopkins, L., and Kuppelwieser, V. G. (2014). Partial least squares structural equation modeling (PLS-SEM): An emerging tool in business research. *European Business Review*, 26 (2), 106-121.

-
- Hoitash, R., & Hoitash, U. (2018). Measuring accounting reporting complexity with XBRL. *The Accounting Review*, 93(1), 259-287.
 - Hughes, J. S., Liu, J., & Liu, J. (2007). Information asymmetry, diversification, and cost of capital. *The accounting review*, 82(3), 705-729.
 - Jonas, G. J., & Blanchet, J. (2000). Assessing quality of financial reporting. *Accounting horizons*, 14(3), 353-363.
 - Jory, S. R., Khieu, H. D., Ngo, T. N., & Phan, H. V. (2020). The influence of economic policy uncertainty on corporate trade credit and firm value. *Journal of Corporate Finance*, 64, 1-23.
 - Karim, M. A., & Sarkar, S. (2020). Auditors' quality, footnotes, and earnings persistence. *Managerial Finance*, 46(2), 267-282.
 - Lawrence, A. (2013). Individual investors and financial disclosure. *Journal of accounting and economics*, 56(1), 130-147.
 - Li, F. (2008). Annual report readability, current earnings, and earnings persistence. *Journal of Accounting and economics*, 45(2-3), 221-247.
 - Li, H. Q., Yang, Y., Xue, F. W., & Liu, Z. Y. (2024). Annual report readability and trade credit financing: Evidence from China. *Research in International Business and Finance*, 69, 102220.
 - Li, X., Ng, J., & Saffar, W. (2021). Financial reporting and trade credit: Evidence from mandatory IFRS adoption. *Contemporary Accounting Research*, 38(1), 96-128.
 - Liu, P., & Dong, D. (2020). Impact of economic policy uncertainty on trade credit provision: The role of social trust. *Sustainability*, 12(4), 1-24.
 - Lo, K., Ramos, F., & Rogo, R. (2017). Earnings management and annual report readability. *Journal of accounting and Economics*, 63(1), 1-25.

- Loughran, T., & McDonald, B. (2014). Measuring readability in financial disclosures. *the Journal of Finance*, 69(4), 1643-1671.
- Luo, J. H., Li, X., & Chen, H. (2018). Annual report readability and corporate agency costs. *China Journal of accounting research*, 11(3), 187-212.
- Ma, L., & Ma, S. (2020). Trade credit use and bank loan access: an agency theory perspective. *Accounting & Finance*, 60(2), 1835-1865.
- Miller, B. P. (2010). The effects of reporting complexity on small and large investor trading. *The Accounting Review*, 85(6), 2107-2143.
- Murfin, J., & Njoroge, K. (2015). The implicit costs of trade credit borrowing by large firms. *The Review of Financial Studies*, 28(1), 112-145.
- Myers, S. C., & Majluf, N. S. (1984). Corporate financing and investment decisions when firms have information that investors do not have. *Journal of financial economics*, 13(2), 187-221.
- Nelson, M. W. (2003). Behavioral evidence on the effects of principles- and rules-based standards. *Accounting Horizons*, 17(1), 91-104.
- Ormin, K., & Musa, J. P. (2016). International financial reporting standards adoption and financial reporting information overload: Evidence from Nigerian banks. *Journal on Business Review*, 4(4), 55
- Oyewobi, L. O., Windapo, A. O., and Rotimi, J. O. B. (2017). Determinants of construction organisational performance: A partial least square-path analytic method. *Journal of Financial Management of Property and Construction*, 22, 37-61.
- Palacín-Sánchez, M. J., Canto-Cuevas, F. J., & Di Pietro, F. (2022). Examining the effects of the quality of financial reports on SME trade credit: An innovative approach. *International Review of Finance*, 22(4), 662-668.

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...
د. هارينا محادل أبراهيم بشاي

- Petersen, M. A., & Rajan, R. G. (1997). Trade Credit: Theories and Evidence. *Review of Financial Studies*, 10 (3), 661-691.
- Peterson, K. (2008). *Accounting complexity and misreporting: Manipulation or mistake?* (Doctoral dissertation, University of Michigan).
- Plumlee, M., Brown, D., Hayes, R. M., & Marshall, R. S. (2015). Voluntary environmental disclosure quality and firm value: Further evidence. *Journal of Accounting and Public Policy*, 34(4), 336–361.
- Sabry, S. S., & Hussein, A. I. (2023). The modified role of the company's characteristics in the relationship of accounting disclosure transparency with the restatement of financial statements: Evidence from Iraq. *Journal of Namibian Studies*, 34, 2192–2214.
- SFAS No. 154. 2005. Statement of Financial Accounting Standards (SFAS) No. 154: Accounting changes and error corrections. Available at:
http://www.fasb.org/jsp/FASB/Document_C/DocumentPage?cid=1
- Shekarkhah, J., Marfou, M., & Abdi, H. (2023). A New model for Measuring the Readability of Financial Reports and Management obfuscation Hypothesis. *Empirical Research in Accounting*, 13(2), 55-78.
- Shi, C., & Zhang, W. (2008). Accounting restatements and the cost of debt capital. Available at SSRN: <https://www.capanet.net/download/confpaper1.pdf>.
- Shi, G. (2022). Does industry-specific information disclosure improve trade credit financing?. *China Journal of Accounting Studies*, 10(2), 203-227.
- Shou, M., & Liu, Q. (2022). Trade Credit in Distrust: Evidence from Financial Restatements. *Hawai'i Accounting Research Conference (HARC)*. 1–55.

أثر تعقد التقارير المالية على حجم الائتمان التجاري في ظل الدور الوسيط لإعادة إصدار القوائم المالية: دراسة تطبيقية ...
د. هارينا محادل أبراهيم بشاي

- Siagian, T., & Utami, W. (2022). The determinants of financial report restatement with audit quality as moderating variable: Manufacturing companies listed in Indonesia Stock Exchange: Financial restatement. *Journal of Economics, Finance and Accounting Studies*, 4(1), 629-641.
- The financial Reporting Council (FRC). 2009. Louder than Words: Principles and actions for making corporate reports less complex and more relevant. Available at: <https://www.frc.org.uk>
- The U.S. Securities and Exchange Commission (SEC). 2008. Final Report of the Advisory Committee on Improvements to Financial Reporting to the United States Securities and Exchange Commission.
- Wang, X., & Wu, M. (2011). The quality of financial reporting in China: An examination from an accounting restatement perspective. *China journal of accounting research*, 4(4), 167-196.
- Wu, W., Firth, M., & Rui, O. M. (2014). Trust and the provision of trade credit. *Journal of Banking & Finance*, 39, 146-159.
- Xu, H., Pham, T. H., & Dao, M. (2020). Annual report readability and trade credit. *Review of Accounting and Finance*, 19(3), 363-385.
- Yin, H., & Sun, M. (2023). A financial restatement, media attention and stock idiosyncratic risk in the Chinese stock market. *International Journal of Emerging Markets*, 18(7), 1719-1741.
- Zhang, L. (2021). *The value of corporate social responsibility (CSR) during financial restatements*. Doctor of Philosophy, UWA Business School Accounting and Finance, The University of Western Australia, 1-84.